



**تطوير الاعتماد المدرسي بأسلوب بيرت في التعليم العام في
المملكة العربية السعودية تصور مقترح**
**Developing school accreditation using the PERT method in
public education in the Kingdom of Saudi Arabia A
proposed vision**

إعداد

د. عبدالله بن حمود محمد الرويشد
Dr. Abdullah Hamoud Mohammed Al-Ruwaished
دكتوراه في الإدارة التربوية تخصص إدارة التعليم العام - المملكة العربية
السعودية

Doi: 10.21608/jasep.2025.416544

استلام البحث: ٢٠٢٥/١/١٥

قبول النشر: ٢٠٢٥/٢/٣

الرويشد، عبدالله بن حمود محمد (٢٠٢٥). تطوير الاعتماد المدرسي بأسلوب بيرت في التعليم العام في المملكة العربية السعودية تصور مقترح. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٤٦)، ٤٢٧ - ٤٨٢.

<http://jasep.journals.ekb.eg>

تطوير الاعتماد المدرسي بأسلوب بيرت في التعليم العام في المملكة العربية السعودية تصور مقترح

المستخلص:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على آلية توظيف أسلوب بيرت في تطوير الاعتماد المدرسي بالمملكة العربية السعودية، وقد تكون مجتمع البحث من الخبراء في مجال التقويم المدرسي، واشتملت عينة البحث على ثلاثين (٣٠) خبير، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للبحث، كما استعان بالاستبانة كأداة للبحث، وتوصل البحث للعديد من النتائج أهمها: أن الوقت الكلي المقدر للخطوات الإجرائية لاعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب بيرت هو $T = 32.3$ أسبوعاً أي 226 يوماً، أي أن تخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية تتطلب وقتاً قرابة سبعة شهور ونصف لانتهاء منه، وقام الباحث بطرح تصور مقترح لتنفيذ مشروع لتطوير الاعتماد المدرسي باستخدام أسلوب بيرت في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وذلك من خلال تنظيم عملية تنفيذ الأنشطة والإستراتيجيات التي تساعد على إمكانية تقويمه من خلال تقويم تلك الأنشطة وتتبعها بشكل منهجي ويسير، وبالتالي تحديد مدى فعالية المشروع بأكمله. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: استخدام التطبيقات التكنولوجية والأجهزة المرتبطة بها لتيسير عملية تنفيذ أنشطة مشاريع الاعتماد المدرسي وزيادة نسبة دقة نتائجها.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المدرسي - أسلوب بيرت - التقويم - المراجعة - التعليم العام.

Abstract:

The current research aims at identifying the procedural mechanism of implementing the PERT technique in the development of the accreditation system in the Kingdom of Saudi Arabia. Accordingly, the research population included experts in the scholastic-evaluation domain, whereas the research sample consisted of thirty (30) experts. The researcher used the descriptive analysis method and the questionnaire as the main research methodology and instrument respectively. Moreover, the researcher concluded a number of findings, the most prominent of which indicated that the total estimate time for the

required procedural stages of the school accreditation developing and planning, in general education in the Kingdom of Saudi Arabia, using the PERT technique was $\Sigma T = 32.3$ weeks, which is roughly equated to 226 days. This means that the process required for school accreditation planning in general education in the Kingdom of Saudi Arabia took seven and a half months to finalize. Consequently, the researcher formulated a proposed framework to implement the school accreditation project using the PERT technique in general education in the Kingdom of Saudi Arabia, by organizing an implementation process for all activities and strategies that could help evaluate the proposed accreditation system by evaluating, reviewing, and tracking all activities in a systematic manner, thus, determining the effectiveness of the entire project. The research recommendations emphasized the significance of using technological applications, devices, and peripherals in order to facilitate the implementation process of school accreditation projects and elevate the accuracy level of its outcome.

Keywords: School Accreditation – PERT Technique – Evaluation – Reviewing – General Education .

المقدمة

في ظل التقدم العلمي الهائل والتطور التكنولوجي المستمر فقد حرصت مؤسسات التعليم بمختلف مراحلها على مواكبة هذه التغيرات والتخطيط العلمي السليم لتحقيق مستويات عالية من الجودة، وخلال السنوات الأخيرة الماضية فقد تطور أسلوب الاعتماد المدرسي كأحد المداخل الحديثة لضمان الجودة بمؤسسات التعليم العام وليصبح أسلوباً قائم على التقويم المستمر لمؤسسات التعليم والبرامج التعليمية بما يضمن مستوى جيد من الأداء التربوي والتحقق من توافر الحد الأدنى من المواصفات المطلوبة في المدارس محل الاعتماد.

وتزامناً مع الاهتمام المتزايد بتحقيق الجودة في المؤسسات التعليمية تطور الاعتماد المدرسي كاتجاه عالمي وضرورة تملئها تطورات المجتمع لتقويم الأداء بالمؤسسات التعليمية للوقوف على مستوى الجودة بها، حيث يُشير الصبحي (٢٠١٨)

للاعتدالم المدرسي بأنه عملية يتم من خلالها تقييم العملية التعليمية في المدارس في ظل معايير محددة يتم صياغتها بواسطة هيئة خارجية متخصصة في هذا المجال ويتم من خلالها الإقرار بتلك المؤسسات.

وتتجلى أهمية مدخل الاعتماد المدرسي كخيار أمثل لضمان تحقيق الجودة كونه حجر الزاوية في الوقوف على مدى كفاءة المؤسسات التعليمية وضمان كفاءة مخرجاتها، وهو ما أشار له عسيري (٢٠١٦) أن أهمية الاعتماد المدرسي تأتي من التحفيز لمواصلة التطوير والتحسين، الأمر الذي يثير حماس مؤسسات التعليم لتقديم أفضل ما لديها، مما يحسن من صورتها ويزيد من قدرتها على التنافس في إطار القدرة على تحقيق الأهداف وتطوير البرامج العاملة بها مع الالتزام بالمعايير المحددة سلفاً من الهيئات والجهات المختصة.

ولكي تصل المدرسة إلى الاعتماد فلا بد من تحقيق مجموعة من المعايير للتوصل لمستوى مُعين من الجودة والتميز، وهو ما أشار له "أوروفسكي" (Urofsky, 2013) أن للاعتدالم المدرسي بعض المعايير التي يجب أن تتوافر في المؤسسة والتي تقيس الجودة والسياسات والإجراءات، ويتم تطوير هذه المعايير عن طريق هيئة الاعتماد من خلال التشاور مع مجتمعات التعلم المهنية ذات الصلة. وأوضح العمري (٢٠١٧، ص. ٢٧٩) أن معايير الاعتماد المدرسي تشمل رسالة الوزارة وأهدافها والتنظيم والإشراف على المؤسسة التعليمية، والمصادر المادية والمباني المدرسية والنزاهة والخدمات الطلابية. وفي هذا السياق يذكر "ميرنج" (Mairing, 2017) أن حصول المدرسة على الاعتماد المدرسي يتم إذا كانت تفي بالمعايير اللازمة التي أقرتها بنود الاعتماد، والتي تتكون من معايير تحدد مستويات وعدد الطلاب في كل صف، وامتلاك مرافق مدرسية، ومستوى الأداء للمعلمين والموظفين والتربويين، وتنفيذ المناهج الوطنية.

ولقد حرصت وزارة التعليم السعودية بنشر ثقافة الاعتماد المدرسي فناعةً منها بالدور الذي يحققه الاعتماد في تطوير وتحسين الأداء التعليمي بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ (المالكي، ٢٠١٩، ص. ١٨٠). حيث قامت المملكة ببذل الجهود في سبيل تحقيق جودة الأنظمة التعليمية وضمان تطويرها، واستحدثت عدد من الأنظمة والبرامج حتى ترفع من مستوى أدائها وجودة مخرجاتها، وأنشئت مؤخرًا هيئة تقويم التعليم والتدريب كهيئة مستقلة متخصصة لها عدد من المهام والتي من بينها منح الاعتماد المدرسي لمؤسسات التعليم العام (الصبحي وباداود، ٢٠٢٢). وفي ضوء ما أفرزته بيئة الأعمال فقد برزت فكرة إدارة المشاريع مُحدثة تغييرات جذرية في مجال الأعمال، وظهر نموذج بيرت كأحد الأساليب الموجهة لإدارة المشاريع، فقد

ذكر "بايتس وآخرون" (Ba'Its et al., 2020) أن أسلوب بيرت هو نمط من أنماط علم الإدارة لتخطيط ومراقبة المشروع، والغرض منه هو تحديد احتمال انتهاء المشروع عند نقطة زمنية معينة وليس إنشاء جدول زمني، كما أنه يعالج عدم اليقين في المدة باستخدام ثلاثة تقديرات زمنية كالتالي؛ الوقت المتفائل والوقت الأكثر احتمالية والوقت المتشائم، الوقت المتفائل هو الحد الأدنى للوقت المتوقع لأداء النشاط، والوقت الأكثر احتمالاً هو الوقت الذي يحدث في أغلب الأحيان لإتمام النشاط، والوقت المتشائم هو أطول وقت لإتمام النشاط.

كما يتميز أسلوب بيرت بتركيزه على الأنشطة وتتابعها وتوازيتها زمنياً، ويتفق مع منطق التحليل، واستراتيجية الشبكة اللذان هما عماد أسلوب التحليل الشبكي أحد تقنيات الجيل الجديد في التخطيط التربوي الكيفي، ويمد أسلوب بيرت الأنظمة بالطرق التي تساهم في التكامل بين الأنشطة والأحداث، بالإضافة إلى أنه يعد عاملاً مساعداً لزيادة فاعلية الاتصال، والتنسيق، والتعاون، وأداة تساعد على تسهيل عملية التخطيط والإدارة، ويعمل على تنظيم العمل ومتابعته لإنجاز الأهداف وتوفير الوقت (العتيبي، ٢٠٢٢).

ونظراً للأهمية التي يضطلع بها تحقيق الاعتماد المدرسي وتطبيقه في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في تحسين سير العملية التعليمية وضمان الارتقاء بمستواها وبالتالي تتحسن مخرجات التعليم كون الاعتماد المدرسي هو المحفز للجودة، فقد جاء البحث الحالي ليلقي الضوء على تطوير الاعتماد المدرسي بأسلوب بيرت في التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث:

يعتبر الاعتماد المدرسي بمثابة اتجاه عالمي تقتضيه مستجدات العصر ومتغيراته، والخطوة الهامة لتحقيق الجودة في المدارس والارتقاء بأنظمتها التعليمية وبخاصة مع ازدياد حدة المنافسة بين المؤسسات التربوية وحثمية وجود استراتيجيات لتحقيق التميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس المدرسي.

وعلى الرغم من أهمية الاعتماد المدرسي في تحسين الأداء بالمدارس بما يوصلها لمرحلة الجودة التي تُعطى على أساسها شهادة الاعتماد، إلا أن الوضع بالمملكة العربية السعودية لم يكن على النحو المطلوب، فقد توصلت دراسة الشربيني (٢٠١٣) إلى أن هناك عدم إلمام من قبل العاملين في مجال التعليم بالمملكة العربية السعودية بمفاهيم الجودة والاعتماد، إلى جانب التمسك بالمركزية والبيروقراطية وعدم وضوح الرؤية والرسالة والأهداف في المدارس، وعدم توافر الخبراء لتقديم المشورة والدعم وغموض الأدوار المطلوبة لتحقيق ضمان الجودة والاعتماد.

وعلاوة على ذلك أشار العمري (٢٠١٧) إلى أن الأخذ بمعايير الاعتماد في السعودية لا يزال في طور النمو، فهي بحاجة إلى وجود معايير وطنية محددة ومُعلنة للاعتماد المدرسي ووجود مشاركة من المؤسسات التعليمية وأفراد المجتمع. كما يتضح أن هناك معوقات تحد من تطوير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، حيث أشار الزهراني وعطية (٢٠١٩) إلى عدم تقبل التغيير والتطوير داخل المجتمع المدرسي السعودي. ومما سبق تبرز الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات الاعتماد المدرسي في مدارس التعلم العام بالمملكة العربية السعودية كمدخل لتطوير النظام التعليمي وتحسين كفاءته، لذا جاء البحث الحالي يتمحور حول التساؤل الرئيس التالي: ما هي آليات تطوير الاعتماد المدرسي في المملكة العربية السعودية؟ وقد تفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ماهي آلية توظيف أسلوب بيرت في تطوير الاعتماد المدرسي بالمملكة العربية السعودية؟
 ٢. إلى أي مدى يمكن تنفيذ مشروع بغية تطوير نظام الاعتماد المدرسي باستخدام أسلوب بيرت في التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟
- أهداف البحث:**

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على آليات تطوير الاعتماد المدرسي في المملكة العربية السعودية، وفي ضوء هذا الهدف تتفرع أهداف فرعية على النحو التالي:

١. التعرف على آلية توظيف أسلوب بيرت في تطوير الاعتماد المدرسي بالمملكة العربية السعودية.
 ٢. التعرف على إمكانية تنفيذ مشروع بغية تطوير نظام الاعتماد المدرسي باستخدام أسلوب بيرت في التعليم العام في المملكة العربية السعودية.
- أهمية البحث:**

– الأهمية النظرية:

١. تتبع أهمية البحث الحالي من تناولها لمفهوم الاعتماد المدرسي وتطويره في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.
٢. تسليط الضوء على أسلوب بيرت كأحد أساليب إدارة المشاريع وتحليل النشاطات التي يلزم تنفيذها لتحقيق الأهداف المطلوبة في أقصر وقت ممكن وأقل تكلفة.
٣. مفهوم الاعتماد المدرسي وتطويره والذي يتسم بالحدثة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

٤. التأكيد على أن تحقيق الاعتماد المدرسي يتطلب التحسين المستمر للعملية التعليمية، وحصول مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية هو بداية التحول للتنمية المستدامة.

– الأهمية التطبيقية:

١. لفت أنظار القائمين على التعلم العام بالمملكة العربية السعودية إلى ضرورة التغلب على معوقات تطوير الاعتماد المدرسي ووضع الرؤى المستقبلية للاعتماد في المملكة.

٢. وضع تصور مقترح حول إمكانية تطبيق أفكار بيرت في المجالات التربوية والتعليمية المختلفة بغية تطوير نظم الاعتماد المدرسي في التعلم العام بالمملكة العربية السعودية.

٣. تقديم التوصيات والمقترحات التي تحث على ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطوير استراتيجيات الاعتماد المدرسي، وبالتالي تحقيق أكبر فائدة ممكنة لمدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات البحث:

– الاعتماد المدرسي:

عرف توماس وآخرون (Thomas et al., 2014) الاعتماد المدرسي بأنه "مخطط لضمان الجودة والذي يقر بأن المدارس المعتمدة لديها الهياكل الإدارية والعمليات اللازمة والبنية التحتية والموارد البشرية لتحقيق الأهداف التعليمية طبقاً لمعايير محددة".

ويُعرف الاعتماد المدرسي إجرائياً بأنه هو عملية الاعتراف بجودة المؤسسة التعليمية وذلك عقب تقويم أداء المؤسسة من قبل هيئات متخصصة ومستقلة تقوم بالتحقق من توافر معايير موضوعية محددة.

– أسلوب بيرت:

عرف "كيهيندت" (Kehindeet, 2017, p. 4) أسلوب بيرت بأنه "تقنية تقييم ومراجعة المشروع، وطريقة جدولة مصممة لتخطيط المشاريع من خلال استخدام شبكة من الأنشطة المترابطة، وتنسيق معايير التكلفة والوقت المثالي، ويؤكد أسلوب بيرت على تقييم الوقت الذي يستغرقه كل نشاط، والتكاليف المرتبطة بكل مرحلة إلى جانب التكلفة النهائية بعد الانتهاء من المشروع بالكامل".

ويُعرف أسلوب بيرت إجرائياً بأنه هو الأساليب المستخدمة لمراجعة وتقييم البرامج وفي عمليات التخطيط والرقابة لإدارة المشروعات.

– التعليم العام:

عرف ساعد ومزوزي (٢٠١٨، ص. ٢٦٧) التعليم العام بأنه "التعليم الذي توفره المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وتشرف عليه وزارات التربية والتعليم بصفة مباشرة وتنفق عليه من ميزانية الدولة".

ويُعرف التعليم العام إجرائيًا بأنه هو التعليم الإلزامي الذي توفره المدارس السعودية التابعة لوزارة التعليم والذي يشمل المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

الإطار النظري

المبحث الأول: الاعتماد المدرسي

يقترن مستوى تطور المجتمعات ثقافيًا واقتصاديًا بجودة التعليم والبرامج الدراسية بها، ومن هذا المنطلق، يصير اعتماد المؤسسات الموفرة لخدمات التعليم ضرورة حتمية لتحقيق تلك الجودة؛ حيث أكد العمري وآخرون (Al-Omari et al., 2020) على أن الاعتماد المدرسي يعتبر من عمليات التقييم الخارجي للجودة خلال أنظمة التعليم على جميع المستويات والتي تعمل في ضوء معايير الجودة المحددة التي تهدف إلى تحسين جودة المدخلات والمخرجات والإدارة والخدمات في العملية التعليمية.

ويهدف الاعتماد المدرسي إلى توفير معلومات حول مواعمة المؤسسة التعليمية سواء أكانت قد استوفت المتطلبات التي حددتها المعايير الوطنية للتعليم أم لا، كما أنه يكون وسيلة لتحسين جودة المدارس وتطويرها، ومحفز للمؤسسة التعليمية من أجل القدرة على المنافسة الشاملة في تحسين جودة التعليم (Nasir, 2021)؛ هذا ويمثل الاعتماد في التعليم العام مجالًا حيويًا وراسخًا من خلاله يمكن تحقيق تطوير وإصلاح نوعي فريد في النظام التعليمي بجميع عناصره ومستوياته، فعملية الاعتماد داخل المؤسسات التعليمية تعني تعزيز جودة التعليم وفرديته، ويأتي ذلك تجاوبًا مع حركة التطوير والتغير والتنافس المعياري العالمي في ظل العولمة وتبعياتها الكبيرة على الدول والمجتمعات والأنظمة التربوية والتعليمية (العمري، ٢٠١٧).

وللاعتناء المدرسي أثر واضح في الارتقاء بالنظم التعليمية وتحسينها ورفع الكفاءة والقدرة المؤسسية وزيادة الفاعلية التعليمية، الأمر الذي يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من المؤسسات التعليمية على أكمل وجه (الصبيحي وباداود، ٢٠٢٢، ص. ٥). ويمكن القول بأن النشأة الحقيقية، على المنحى العملي، لمصطلح "الاعتماد" جاءت في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تم لاحقًا إنشاء أنظمة الاعتماد القائمة على النموذج الأمريكي في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم،

وتتمثل الأغراض الرئيسية لهذه الأنظمة هي ضمان الجودة في التعليم والمساءلة والشفافية وتسهيل تنقل الطلاب (Nguyen et al., 2017).

لذا حرصت المجتمعات المعاصرة على تطوير نظمها في قطاع التعليم لتحقيق أعلى درجات الجودة والتميز في مخرجاته، وأصبحت الجودة والتميز والاعتمادات موضع اهتمام المعنيين بتلك القطاع الحيوي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، فلا بد من بذل جهود مكثفة للانتقال من المراحل التقليدية والآليات المتبعة والسائدة إلى أساليب وطرق حديثة تُعزز ثقافة وقيم الجودة والاعتماد وخصوصاً في القطاعات والمؤسسات التعليمية، ولن يأتي ذلك إلا بنشر ثقافة الجودة والاعتماد وتطويرها (الورثان، ٢٠٢١).

ولهذا يتضح بأن آلية توفير الخدمات التعليمية داخل المجتمعات المختلفة تتم من خلال تقديم برامج للاعتماد المدرسي لا يتم بدونها إتاحة الفرصة للمؤسسات التعليمية والمدارس والمعاهد بمزاولة مهنة التدريس، وذلك لكي يمكن ضمان تحقيق مستوى راقى من التعليم وإثراء معارف الطلاب والاستجابة لاحتياجات المجتمع من ناحية ومواكبة متطلبات سوق العمل من ناحية أخرى، مما يجعل أهمية الاعتماد المدرسي تنعكس على مستوى نمو المجتمع على المنحى المعرفي والثقافي والاقتصادي.

مفهوم الاعتماد المدرسي:

تناولت العديد من الأدبيات منطلقات مفاهيمية تماثلت في نطاقات لتعريف مصطلح الاعتماد المدرسي واختلفت في وجهات نظرها بناء على البيئة التي نشأت فيها كل دراسة، ومن هذا المنطلق، يمكن إيراد أبرز التعريفات التي تناولت مصطلح الاعتماد المدرسي مفاهيمياً في بيئات عربية وأجنبية مختلفة على النحو التالي:

عرف الشريبي (٢٠١٣، ص. ١٣٠) الاعتماد المدرسي على أنه "الاعتراف الذي تمنحه هيئة ضمان الجودة والاعتماد والمعنية بمراحل التعليم لإحدى المدارس، والذي يدل على أن هذه المدرسة لديها نظام فعال يضمن تحقيق الجودة والتحسين المستمر بما يتفق مع معايير الاعتماد المدرسي".

عرف آل رفعة (٢٠١٥، ص. ١٢٩) الاعتماد المدرسي على أنه "عملية مستمرة للتعرف على مدى استيفاء المعايير والمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على تحسين الأداء في مختلف مجالات العمل بالمدرسة".

وعرف كورا والعاني (Cura & Alani, 2018, p. 73) الاعتماد المدرسي بأنه "عملية تقييم الجودة التعليمية في الجامعات والكليات والبرامج

التعليمية، والتعرف على مستويات قيام المؤسسات التعليمية بتقديم الخدمات المطلوبة للطلاب وكل من لهم صلة بالعملية التعليمية".

كما عرف الجعيدي (٢٠٢١، ص. ١٦٤) الاعتماد المدرسي بأنه "وثيقة اعتراف تمنحها وزارة التربية والتعليم بأن المدرسة قد حققت معايير الجودة والاعتماد وفق إجراءات ونظم محددة".

مما سبق يمكن استنتاج أن الاعتماد المدرسي يمكن تعريفه إجرائياً على أنه نظام يتم تقنينه على هيئة برامج تضم مجموعة من المعايير الرسمية التي يتوجب تنفيذها والسير وفق مقتضاها من قِبَل المؤسسات التعليمية الراغبة في التقديم للحصول على اعتماد يمنحها الفرصة لتقديم خدماتها ومزاولة مهنة التدريس بشكل رسمي يمكن الوثوق به داخل المجتمع.

أنواع الاعتماد المدرسي:

ينقسم الاعتماد المدرسي باعتباره نظاماً مقنناً داخل الدول المختلفة إلى أنواع معينة عادة ما يتم تناولها بشكل شائع بغض النظر عن نظام الدولة السياسي أو الاجتماعي أو التعليمي؛ حيث ذكر إبراهيم (Ibrahim, 2014) أن هناك نوعان رئيسيان من أنواع الاعتماد المدرسي وهما:

١. **الاعتماد المؤسسي:** ويقوم بتقييم جودة المؤسسة ونتائج تعلم الطلاب ويقترح بأن كل مكون من مكونات العملية التعليمية يساهم في تحقيق الأهداف التعليمية العامة للمؤسسة، كما أنه يقوم بتقييم الخصائص الأخرى مثل الحوكمة والإدارة، وممارسات التوظيف والوضع المالي والموارد المؤسسية وإجراءات القبول وعمليات موظفي الطلاب والعلاقات مع المجتمعات الخارجية.
٢. **الاعتماد المهني:** أو الاعتماد المتخصص ويشير عادةً إلى تقييم برامج أو أقسام أو مدارس معينة وليس تقييم عدد كبير من المؤسسات، وغالباً ما يرتبط بتخصصات محددة مثل الأعمال التجارية أو تعليم المعلمين أو علم النفس أو العمل الاجتماعي.
٣. **الاعتماد المؤسسي:** هو اعتماد عام يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة، حيث يتم من خلاله اعتماد مؤسسة التعليم ككل، ويقوم على أساس تقويم كفاءة المؤسسة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليمية نقي بالحد الأدنى من المعايير المتفق عليها (النجار، ٢٠١٣). والاعتماد المؤسسي يمنح شهادة رسمية لمؤسسة تعليمية من هيئة اعتماد مستقلة بأن مدخلاتها وأنشطتها وإجراءاتها ونواتجها التعليمية تتوافق مع المعايير المطلوبة في أي مؤسسة من نوعها على مستوى المؤهلات التي تمنحها (عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٤). كما يشير الاعتماد المؤسسي إلى أن المؤسسة لديها

القدرة على تقديم برامج معينة في مجالات البحث حتى المستوى المحدد، ويحدد الترخيص النهائي رسميًا ما هي مخولة للقيام بها، ويجب اعتماد كل برنامج مقدم ضمن تلك الحدود لضمان أن البرامج تلبي المعايير المطلوبة (الربيعان، ٢٠١٩).
٤. **الاعتماد البرامجي:** يطلق عليه الاعتماد التخصصي والذي يعني تقييم البرامج المقدمة من قبل المدرسة، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى مناسبتها لمستوى الشهادات الممنوحة (علي، ٢٠١٩). فهو يركز على البرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد (النجار، ٢٠١٣).
٥. **الاعتماد المهني:** يقصد بالاعتماد المهني الاعتراف بالكيفية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (علي، ٢٠١٩).

كما أشارت عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (٢٠١٤) إلى أن الاعتماد المهني هو منح شهادة الاعتماد لبرامج التعليم المهنية التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية موجهة لممارسة مهنة معينة، وتُعترف بموجبها الهيئة المانحة بأن البرنامج مطابق لمعايير جودة تفي بمتطلبات الجهة المانحة وأن ذلك البرنامج يطور المعارف والمهارات اللازمة لممارسة المهنة المعنية لمستوي الكفاءة المطلوبة. ومن هذا المنطلق، يرى الباحث أن الاعتماد المدرسي يتشكل في ثلاثة أنماط محددة تعمل على تحديد نطاق المعايير التي يجب على المدرسة تحقيقها لتصبح معتمدة قانونيًا؛ حيث تتضمن تلك الأنماط الاعتماد المدرسي المؤسسي الذي يهتم بمدى ارتقاء الهيكل التنظيمي وجودة الحوكمة وآليات تخصيص الموارد والبنية التحتية بالمدرسة للمستوى المطلوب، وكذلك الاعتماد المدرسي المتعلق بالمناهج والبرامج الدراسية والذي يتم من خلاله تبيان مدى جودة المقررات الدراسية والمواد المتاحة في كل تخصص ومستوى مواءمتها لاحتياجات سوق العمل، إلى جانب الاعتماد المدرسي الوظيفي الذي يتعلق بمعايير تهدف لقياس الكفاءات والمهارات التدريسية والإدارية بالمدرسة.

مراحل الاعتماد المدرسي:

يُمنح الاعتماد للمؤسسة المدرسية على نحو نظامي وفق خطوات لا تتسم بالعشوائية وتعمل على تقديم فرص عادلة لكافة المدارس لإظهار مواطن قوتها التي تجعلها جديرة للحظي بالاعتماد الرسمي؛ حيث أشار الموقع الرسمي لجمعية نيو إنغلند للمدارس والكليات (New England Association of Schools and Colleges, 2023) إلى أن عملية الاعتماد عادة ما تشمل على مراحل محددة مؤكدة

على الاعتماد المدرسي لا يجب تناوله كعملية واحدة مستقلة بذاتها؛ حيث تتطوي تلك المراحل على كل من:

١. **الأهلية:** تتمثل المرحلة الأولى في تحديد مدى أهلية المدرسة وأحقيتها بالحصول على الاعتماد المدرسي من خلال تقديمها بطلب رسمي للجهات المختصة وتحديد موعد للزيارة المبدئية التي يتم وفقها تحديد مدى توافق المدرسة مع المعايير التي تم تحديدها في كتيبات الاعتماد وأنظمة وقوانين تلك الجهات.

٢. **التطوير الذاتي:** تتمثل المرحلة الثانية في قيام المدرسة باتخاذ الإجراءات اللازمة عقب انتهاء فترات الزيارة الرسمية لكي تعمل على رطب المشكلات التي تم تحديدها بعد تلك الزيارة والتي ظهرت لتشير إلى وجود أوجه للقصور لدى المدرسة قد تحول دون حصولها على الاعتماد، وذلك لكي يتم منح المدرسة فرصة لمراجعة مؤهلاتها وتطوير منظومتها المؤسسية والتعليمية والمهنية للارتقاء إلى مستوى المعايير المطلوب.

٣. **عقد الزيارة التقويمية:** تتمثل المرحلة الثالثة في توجيه زيارة إضافية للمدرسة بعد إجراءها لعمليات التطوير الذاتي ومعالجتها لنقاط الضعف التي تم تحديدها مُسبقاً للتأكد من تحقيقها للتطوير الذاتي والمراجعة المطلوبة لخدماتها وأنظمتها، بالإضافة إلى مدى التزامها بالمعايير المطلوبة.

٤. **الإجراء النهائي:** تتمثل المرحلة الرابعة في الإجراء التي يجب على الجهة المختصة بالرقابة والتقويم اتخاذها، ففي حالة عدم التزام المدرسة بالمعايير وعدم تطوير خدماتها وأنظمتها يتم توجيه المدرسة بالتوصيات والمقترحات اللازمة وتخصيص فترة إضافية للزيارة بعد عدة سنوات.

إستراتيجيات تطوير الاعتماد المدرسي:

غالبًا ما تتطور البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات المختلفة مما يجعل تطوير معايير الاعتماد المدرسي من الجوانب الحتمية في محاولة للاستجابة لتلك التطورات؛ حيث أكد أبيديان وآخرون (Abedian et al., 2022) على أن تطوير معايير الاعتماد المدرسي يعد أمرًا ضروريًا لأن هذه المعايير هي المبادئ التوجيهية الفعلية التي يجب على المؤسسات التعليمية الامتثال لها، ولا تعتبر المعايير أداة لإصدار الحكم للحصول على الاعتماد أم لا فحسب، بل تتم صياغتها أيضًا بناءً على القواعد وبحسب رأي المختصين، كما أن تختلف المعايير من بلد إلى آخر، كما لا توجد طريقة فريدة للقيام بوضع المعايير.

حيث يعد الاعتماد المدرسي بمثابة المحاولة العصرية الإيجابية لتمكين المدارس من الجودة من خلال ترقية مستوى الأداء بإصلاح واقع كل من المعلم

والمتعلم والمادة الدراسية والإدارة المدرسية ذاتها، حيث يتم الاعتماد عبر هيئات حكومية تقوم بالتقييم وفق معايير محددة تُمنح من خلالها الاعتماد المدرسي (العمرى)، (٢٠١٧).

ومن أجل أن تفي المدرسة بمعايير الاعتماد المدرسي لعب مدير المدرسة دورًا مهمًا في تطوير الأفكار الداخلية الإبداعية والمبتكرة، كما قام المشرف بالتنسيق مع مدير المدرسة للتواصل مع المعلمين، لذلك تقوم إدارة المدرسة بتنفيذ بعض الإجراءات من أجل تنفيذ سياسة الاعتماد المدرسي ومن أهمها (Rahman, 2021):

١. إجراء تحسينات في نظام إدارة التعلم من قبل المعلمين وموظفي التعليم ومدير المدرسة.

٢. زيادة جودة البنية التحتية التي تعتبر غير كافية للحصول على الاعتماد.

٣. التعاون مع الحكومة والقطاع الأهلي للحصول على الدعم في تطوير مختلف مرافق المدرسة.

٤. صقل مستويات الإبداع والابتكار في الطرق التي يتم بها زيادة تحصيل الطلاب في المجالات الأكاديمية وغير الأكاديمية.

٥. تحسين الإدارة المدرسية.

وعلى هذا المنوال، فيظل تطوير الاعتماد المدرسي ضرورة لا تقل أهمية عن تكوين أنظمة الاعتماد بالأساس؛ حيث تأتي تلك التوجهات التنموية والتطويرية لنطاق المعايير وكيفية تطبيقها للاستجابة لمتطلبات الأفراد والجهات المنتفعة من خدمات التعليم، إلى جانب التغيرات الثقافية وتطورات سوق العمل.

الاعتماد المدرسي في المملكة العربية السعودية:

تنتمي معايير الاعتماد المدرسي بالمملكة العربية السعودية لمنظومة عريقة تخضع للتطوير المستمر؛ بحيث ينبع ذلك من وعي وزارة التعليم حول الرابط الوثيق بين تطور المجتمع ورفي معدلات نموه الاقتصادي وبين جودة التعليم التي يجب ألا يتم تقديم خدماتها إلا من خلال برنامج ذو معايير وقوانين صارمة لاعتماد المؤسسات التعليمية المختلفة.

فقد أضحت عملية تطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ضرورة ملحة لتعزيز ثقة المجتمع بالمدرسة كمؤسسة اجتماعية أنشئت من أجل خدمة المجتمع السعودي، وما ينعكس من تطبيق الاعتماد المدرسي من تطوير لجميع عناصر العملية التعليمية ورفع لكفاءة وفعالية المدارس في المملكة العربية السعودية (المالكي)، (٢٠١٩).

ونظرًا لكون الاعتماد المدرسي اتجاه عالمي يمكن من خلاله تحقيق الإصلاح النوعي للنظام التعليمي بجميع عناصره ومستوياته، فقد أخذت به المملكة العربية السعودية من خلال إنشاء هيئة تقويم التعليم العام والتي دمجت فيما بعد مع هيئة الاعتماد الأكاديمي لتصبح هيئة تقويم التعليم العام، والتي بصدد إعداد معايير للاعتماد من المتوقع أن تكون في ضوء معايير الاعتماد العالمية (الشهري، ٢٠١٨). فقد أشار آل رفعة (٢٠١٥) إلى أن معايير الاعتماد المدرسي في المملكة العربية السعودية تشمل الآتي:

١. الرؤية والرسالة: من خلال نشر ثقافة الاعتماد ومشاركة جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية في عملية وضع رؤية المدرسة ورسالتها.
٢. القيادة والحوكمة: من خلال تطبيق مبدأ المحاسبية والمسؤولية التعليمية.
٣. الموارد البشرية والمادية: من خلال تفعيل وحدات التدريب والجودة لرفع كفاءة العاملين وزيادة الإمكانيات المادية للمبني المدرسي.
٤. المشاركة المجتمعية: من خلال عقد الندوات التثقيفية لدعم التعليم والتعلم.
٥. تأكيد الجودة والمساءلة: من خلال العمل بروح الفريق ووضع خطط إجرائية لتأكيد الجودة والتقويم المستمر.
٦. الطالب المتعلم: من خلال تطبيق نظام التقويم الشامل وتطبيق فلسفة الإصلاح المدرسي المتمركز حول المتعلم.
٧. المعلم: من خلال تطبيق معايير الجودة في تقييم أداء المعلم ودفعهم نحو التميز والجودة.
٨. المنهج الدراسي: أن يصبح مرناً وقابل للتغيير والتعديل في ضوء التطورات التكنولوجية.
٩. المناخ التربوي: تبني أساليب الحوار والديمقراطية واحترام الرأي الآخر، والارتقاء بمستوى جودة المناخ التربوي.

ولذلك فيمكن التأكد على سعي المملكة العربية السعودية نحو توفير نظام يحقق للمدارس وسيلة للحصول على موثيق معتمدة يمكن من خلالها تحسين ثقة الأفراد في إلحاق أبنائهم بتلك المدارس طلباً في الاستفادة من مستويات جودتها، ومن ناحية أخرى لتعد بمثابة أداة معيارية تعمل على رسم الهيكل العام للمدرسة المثالية التي يتوجب على كافة المؤسسات الالتزام به؛ كما يتبين مما سبق تناوله مدى اهتمام المملكة بتطوير الهيئات المختصة بتوفير الاعتماد للمدارس الأهلية والعالمية ومنحها حس من الاستقلال المؤسسي والأكاديمي لكي تمارس أنشطتها على نحو متخصص بتلك القطاعات بالتحديد، وهو ما يُستدل به على توجه المملكة الرائد في تحقيق

اللامركزية بأنظمة الحوكمة التعليمية الذي له أن يحفز المزيد من الابتكار والإبداع المؤسسي لتطوير معايير الاعتماد المدرسي على نحو مستمر.

معايير الاعتماد المدرسي:

يتم تضمين المعايير والقوانين والضوابط والمؤشرات المحددة للاعتماد المدرسي بكافة برامج الاعتماد، وذلك لتحديد مستويات الجودة المؤسسية والمنهجية والمهنية؛ حيث أشار ساكاي وآخرون (Sakai et al., 2015) أن الاعتماد المدرسي أشتمل على عدد من المعايير من أهمها:

١. القيادة والإدارة.
 ٢. البيئات الأكاديمية والتعليمية.
 ٣. إعداد أعضاء هيئة التدريس، والمشاركة والسياسات المتبعة في العملية التعليمية.
 ٤. الموارد التعليمية والبنية التحتية.
 ٥. الكفاءات والأهداف المنهجية وتصميم المناهج.
 ٦. التدريس والإشراف والتقييم وسلامة الطلاب.
 ٧. الدعم الدراسي للطلاب، وتقديم والاستشارات المهنية.
 ٨. خدمات صحة الطلاب والاستشارات الشخصية والمالية وخدمات المساعدة.
- كما ذكر لاغروسين (Lagrosen, 2017) أنه لكي تحصل المؤسسة التعليمية على الاعتماد المدرسي يجب أن تستوفي بعض المعايير من أبرزها:
١. تشجيع ودعم السلوك الأخلاقي من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والموظفين المحترفين.
 ٢. توفير بيئة جامعية يتفاعل فيها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريون والموظفون المهنيون والممارسون ويتعاونون في دعم التعلم والمنح الدراسية والمشاركة المجتمعية.
 ٣. الالتزام بمعالجة قضايا المسؤولية الاجتماعية الحالية والناشئة والمشاركة فيها والاستجابة لها.
 ٤. هيكل يضمن الرقابة والمساءلة والمسؤولية يدعمه الموارد والسياسات والعمليات المستمرة للتحسين المستمر والالتزام بمعايير الاعتماد.
 ٥. توفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب لدعم مراجعات الاعتماد.
- وعلى نحو عام، فتعد معايير الاعتماد بمثابة الإطار الذي تقوم من خلاله وكالات اعتماد التعليم بتقييم جودة المناهج والموارد والخدمات التي تقدمها المؤسسات أو البرامج، كما أنها بمثابة نقاط مرجعية للتقييم والمقارنة، وقد يتم تسميتها بالمعايير

أو مؤشرات الأداء من قبل وكالات اعتماد مختلفة، وعلى الرغم من وجود اختلافات طفيفة في كيفية فهم المصطلحات وتطبيقها، إلا أن المعايير تخدم أغراضاً مختلفة داخل وخارج التعليم (Urofsky, 2013).

المبحث الثاني: التعليم العام

يساعد التعليم العام على تأهيل الفرد أثناء فترات نموه الأولى لكي يصبح مواطناً يقدر قيمة المعرفة والتعلم المستمر والتفاعل الإيجابي وتحقيق النتائج المثمر لبيئته على كافة المستويات؛ فقد أكد نابابان (Nababan, 2014) على أن التعليم العام يشير لذلك النمط من التعليم الذي يهدف إلى تنمية شخصية الطلاب في المجتمع والبيئة، فمن خلال البرامج التعليمية يتم تعزيز وتطوير جميع جوانب شخصية الطالب، إلى جانب ذلك فإن التعليم العام يهدف إلى تنمية فهم الغرض من الحياة وفقاً لتطور وتغير طبيعة العلم في كل العصور، ومن المتوقع أن يتمكن الطلاب من تطبيق السلوكيات الأخلاقية والثقافية عندما يعيشون في المجتمع.

يعد التعليم بمثابة الأداة التي تعتمد عليها المجتمعات في إكساب الأفراد ثقافة مجتمعاتهم التي يعيشون فيها مما يجعلهم أفراداً صالحين منتجين قادرين على التكيف مع مجتمعاتهم وهو ما يُعرف بالهدف الاستراتيجي للنظم التعليمية والتربوية والذي ينعكس بدوره على المجتمع، وقد أثبتت الخبرات الدولية المعاصرة أن بداية التقدم الحقيقي لأي مجتمع تنطلق شرارتها الأولى من التعليم، لذا لا بد وأن يوضع التعليم في أولوية سياسات الدول بما يتوافق مع حاجات الأفراد ومتطلبات المجتمعات (الذبياني، ٢٠١٥).

ويعد الغرض الرئيسي من التعليم العام هو تزويد الطلاب بتعليم واسع وشامل، وتعليمهم المهارات الفكرية القابلة للتحويل والاستخدام في الحياة العامة والعلمية مثل التفكير النقدي والتواصل الكتابي والشفوي وحل المشكلات والعمل الجماعي، كما يتم تقديم دورات التعليم العام عادةً من خلال تعليم المواد الأكاديمية مثل الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية والعلوم الاجتماعية (Duncan , 2014).

وبهذا الصدد فيعد التعليم العام المنظومة الأساسية لتوفير المعرفة والتأهيل المجتمعي والانخراط في بيئة العمل بشكل مبكر، والتي تسمح لأفراد المجتمع بتحسين مستويات ثقافتهم منذ الصغر، لذا فيعتبر التعليم العام مرحلة أساسية لا غنى عن الالتحاق بها في أي مجتمع، وهو ما تتفق عليه كافة الأنظمة على مستوى العالم.

مفهوم التعليم العام:

لتحديد مفهوم التعليم العام أهمية كبيرة لكي يمكن التفريق بينه وبين مراحل التعليم الأخرى؛ حيث تناولت العديد من الأدبيات تعريفات لماهية التعليم العام تتفق

في مفادها المفاهيمي؛ وبهذا، تتمثل أبرز تلك التعريفات التي تم استخلاصها من بيانات عربية وأجنبية فيما يلي:

عرف نابابان (Nababan, 2014, p. 778) التعليم العام على أنه "التعليم الذي يهدف إلى تنمية شخصية الفرد في المجتمع وبيئته، أو يمكن الرجوع إليها أيضاً كبرامج تعليمية تعزز تطور جوانب شخصية الطالب".

كما عرف الذبياني (٢٠١٥، ص. ٦١) التعليم العام بأنه "جميع مراحل التعليم التي تسبق المرحلة الجامعية، وتتكون من ثلاث مراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ومدة الدراسة فيها تقريباً ١٢ عاماً".

وعرف الدوسري (٢٠١٦، ص. ٤٠٥) التعليم العام بأنه "مراحل التعليم الممتدة لأثني عشرة سنة والتي تبدأ بالمرحلة الابتدائية ثم المتوسطة، فالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية".

وبهذا الصدد، يمكن تعريف التعليم العام إجرائياً باعتباره مرحلة التعليم الأساسية التي يخضع لها الطلاب فور التحاقهم بمنظومة التعليم المدرسية بشكل رسمي؛ حيث تضم المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وذلك لإثراء الجانب المعرفي والمستوى الثقافي لدى الطلاب وتأهيلهم للبيئة الاجتماعية والجامعية والمهنية بالمستقبل.

مستويات التعليم العام:

كما تم الإيضاح مسبقاً وعلى نحو مقتضب، فإن مستويات التعليم العام عادة ما تشتمل على ثلاثة مراحل يمكن العمل على تناولها بشكل مستقل من خلال الأدبيات العربية والأجنبية التي تتفق جميعها في اشتغال التعليم العام على تلك المستويات؛ حيث يمكن تناول كل مستوى فيما يلي:

١. **التعليم الابتدائي:** وهو الأساس لتعلم الطفل الذي يعتمد عليه كل مستوى آخر من التعلم، والمدرسة الابتدائية هي الأولى التي تقدم التعليم الرسمي أو معرفة القراءة والكتابة للأطفال (Etor et al., 2013).

٢. **التعليم المتوسط:** يتمثل التعليم المتوسط في المرحلة الدراسية التي تستمر بعد انتهاء التعليم الابتدائي، حيث يبدأ في المدارس الإعدادية المتوسطة ويستمر في المدارس الثانوية العلي، ويستهدف التعليم المتوسط إعداد الطلاب بشكل أفضل للحياة في المجتمع المعاصر (Suradika & Mulyanto, 2022).

٣. **التعليم الثانوي:** يعتبر الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي لمعظم الأطفال حول العالم انتقال تلقائي في معظم الأنظمة التعليمية والذي يحدث عادةً

عندما يكون الأطفال في سن المراهقة المبكرة وغالبًا ما بين سن العاشرة إلى سن الرابعة عشر (Evans et al., 2018).

التعليم العام في المملكة العربية السعودية:

يعد التعليم العام بمثابة إحدى الركائز الأساسية التي تبني عليها نهضة المجتمعات وفقًا لما أكده محمد وآخرون (٢٠١٥) فهو أحد المحاور الرئيسية في منظومة التقدم الحضاري، ويجب الاهتمام بالتعليم العام كونه مفتاح التقدم والتنمية، وأساس التعايش والتعاون بين الشعوب والحضارات، لذا أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا كبيرًا بالتعليم العام وسخرت له كل الإمكانيات لمسايرة هذا التطور. وتشهد المملكة العربية السعودية تطورًا في شتى المجالات ومختلف جوانب الحياة وعلى رأسها التعليم العام الذي يشكل أحد أهم المجالات الحيوية المتطورة، إذ تعد مخرجاته ونتائجه القاعدة الأساسية للتقدم والتطور في المجتمع السعودي، كما تحرص المملكة السعودية على مواكبة ما يحدث في العالم من تطور تقني ومعرفي واستثماره في صناعة جميع أفراد المجتمع (باعثمان والسديري، ٢٠١٨).

وقد صاحب التطور في عملية التعليم في المملكة العربية السعودية إنجازات تناولت تطوير المناهج وتبني سياسات لتقويم تعلم الطلاب والطالبات وتركز على الكفايات الأساسية، والتوسع في المباني المدرسية المزودة بأحدث الوسائل والتقنيات الحديثة والتجهيزات المعدة لأغراض التعليم وتحسين إجراءات اختيار المعلمين والمعلمات، كما أن التعليم في المملكة العربية السعودية يسير بخطى ثابتة، وبرؤية تستشرف المستقبل، وتواجه التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية بأسلوب علمي ومواجهة واقعية للتحديات المعاصرة لمعالجتها، والحد من أثارها السلبية على نظام التعليم في المملكة (أبو عراد والغفيري، ٢٠١٧).

هذا وقد أكدت وزارة التعليم بأن مفهوم التعليم العام يشمل تحت مظلته العديد من المفاهيم الفرعية التي تتضمن خدمات التعليم لذوي الهمم، ونظامية الضوابط التي تعمل على تنسيق آلية الالتحاق بالمدارس ودفع الرسوم، والتعليم المستمر ومحو الأمية لكبار السن، والطفولة المبكرة على حد سواء (وزارة التعليم، ٢٠٢٣).

يتضح مما تم تناوله مسبقًا أن نظام التعليم العام في المملكة العربية السعودية ينقسم إلى نفس المستويات التي تم التطرق لها في العناصر السابقة؛ حيث يتضمن النظام المستوى الابتدائي والمتوسط والثانوي؛ علمًا بأن كافة المراحل تولي اهتمامًا بفكرة التعليم المستمر ومحو الأمية والطفولة المبكرة، بالإضافة إلى التركيز على توفير الخدمات لذوي الهمم وضمان شمولية التعليم العام لكافة الفئات في المجتمع



السعودي، وهو ما يدل على تطور ومواكبة نظام التعليم العام بالمملكة لمعايير الحدثة والمسئولية المجتمعية في العصر الحالي.

المبحث الثالث: أسلوب بيرت

تتبع إستراتيجيات تقييم الإجراءات والممارسات والأنشطة بالمشروعات المختلفة من الحاجة لرفع جودة عملية المراجعة؛ حيث أكد المغربي (٢٠١٧) على أنه قد تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية مجموعات من بحوث العمليات الصناعية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا لمحاولة نقل التطور الجديد والتطبيق الناجح لأساليب العمليات مثل الأساليب الكمية في المجال العسكري إلي مجالات العمل الصناعي، كما استمرت هذه الأساليب الكمية استمرت بالتطور بداية من التطور في نموذج البرمجة الخطية المعروفة باسم "سمبلكس" "Simplex" وهي الطريقة الأكثر انتشارا واستخداما في مشكلات القرار، وصولا إلى تطوير المخططات الشبكية وتتمثل في طريقة المسار الحرج وطريقة تقييم ومراجعة المشروع عن طريق بيرت عام ١٩٥٨ بالولايات المتحدة.

وقد أشار بيبريانو وآخرون (Pebrianto et al., 2022) إلى أن أسلوب بيرت يتمثل في كونه وسيلة لتقييم ومراجعة البرامج والمشروعات، كما أنها أداة لإدارة المشاريع وتستخدم لجدولة وتنظيم وتنسيق أجزاء العمل في المشروع، وهي طريقة طورتها البحرية الأمريكية في عام ١٩٥٨ لتنظيم برامج الصواريخ. ونظرا للتقدم المتزايد والسريع في نظم الإنتاج الحديثة وزيادة التنافسية، وتعرض الأنظمة التقليدية للتكاليف إلى كثير من الانتقادات إلى اكتشاف الكثير من التقنيات والأساليب التي أثرت في الإنتاج السلعي والخدمي لمواكبة التطور في هذه النظم، حيث بدأت الشركات في البحث عن سبيل لتقديم منتجاتها وخدماتها بأعلى جودة وأقل تكلفة وأكثر ملائمة للزبائن، لذا ظهر أسلوب بيرت كأحد الأساليب الإدارية التي تساعد الإدارة في التطوير، وتقدم لها المعلومات الأفضل لغرض تمكينها من بلوغ أهدافها (حمدان ومهلل، ٢٠١٤).

ومن ضمن أسباب ظهور أسلوب بيرت هو تلافي العيوب الخاصة بخرائط جانث التي كانت تستخدم في وضع البرامج الزمنية لتنفيذ المشروعات والتي لم توضح علاقات الترابط والتتابع بين الأنشطة المختلفة، وبالتالي لا يمكن التعرف على آثار التأخير في تنفيذ أنشطة معينة على زمن التنفيذ الكلي، وجاء أسلوب تقييم ومراجعة البرامج بيرت كنموذج احتمالي يقوم على عدم التأكد يتم الإفصاح فيه عن التكلفة لذا يتمكن من تحديد الحل الأمثل الذي يوفق بين وقت تنفيذ المشروع من ناحية

وبين التكاليف من ناحية أخرى، وتكون تقديرات أسلوب بيرت احتمالية (المغربي، ٢٠١٨).

وهكذا، سهل أسلوب بيرت من عملية ربط موقف المشروع بالخطة المالية، وتأكيد العلاقة بين الوقت والتكاليف من ناحية والآثار المالية من ناحية أخرى، وهو يسمح بتقييم التقدم الحاصل وذلك من مصادر معلومات متعددة، ويقدم مجموعة تقارير لتقييم كل من الموقفين المالي والمادي للمشروع (العلاق، ٢٠١٤).

ولذلك فيمكن استنتاج أن أسلوب بيرت يعد من الوسائل الفعالة التي تعمل على متابعة الأنشطة الخاصة بالمشاريع المختلفة والتأكد من فعاليتها وضمان مواءمتها للضوابط والمعايير، وهو ما يمكن تطبيقه على كافة المجالات التي لا تقتصر فقط على التخصصات الإدارية والتنظيمية، بل يمكن أيضاً تنفيذها في السياقات التعليمية كأنظمة وبرامج ومشروعات تطوير جودة الخدمات المدرسية في المؤسسات ذات الصلة.

مفهوم أسلوب بيرت:

تطرت الأدبيات للعديد من التعريفات التي ساهمت بتوفير تفسير مفاهيمي لماهية أسلوب بيرت ونطاق تطبيقه على نحو مُركّز؛ بحيث يمكن تناول أبرز تلك التعريفات في بيئات أجنبية وعربية على النحو التالي:

عرف كلا من حمدان ومهلل (٢٠١٤، ص. ١٤٢) أسلوب بيرت على أنه "أحد الأساليب المتبعة التي من الممكن استخدامها في تحديد وتحليل الأنشطة وجدولة الأنشطة لغرض تحديد أوقات إنجاز المهمة ومتابعة الإنجازات وتصحيح الانحرافات بشكل متزامن مع التنفيذ وبدون وجود فواصل زمنية".

وعرف يانج (٢٠١٤، ص. ١٦٧) أسلوب بيرت بأنه "الأسلوب الأكثر استخداماً للتحكم في إدارة المشاريع، ويقوم على تمثيل الأنشطة في أي مشروع من خلال صناديق أو نقاط تحتوي على المعلومات الأساسية المقدرة الخاصة بالمشروع، ويتم تمثيل الترابط بين الأنشطة من خلال أسهم لتوضيح تدفق المشروع خلال مساراته العديدة في المخطط المنطقي".

في حين عرف المغربي (٢٠١٧، ص. ٣٤٢) أسلوب بيرت على أنه "طريقة للتقليل من التأخير والإعاقة والتضارب الذي يصاحب عملية الإنتاج والتنسيق بين الأجزاء المختلفة للعمل والمساعدة في مجالات التخطيط والرقابة وتقليل الأعطال والإسراع في إنجاز المشروعات خلال فترة زمنية محددة". وعرف خويلل وآخرون (Kholil et al., 2018, p. 2) أسلوب بيرت على أنه "تقنية مراجعة تقييم للمشروعات المختلفة، كما أنها طريقة موجهة للوقت تؤدي إلى تحديد الجدول الزمني

ووقت إتمام المشروع، ويعتبر أسلوب بيرت هو أحد الأساليب التي تستعملها الإدارة في عمليات التخطيط والرقابة في المشروعات الكبيرة المعقدة".

وعرف باتسوب وآخرون (Ba'Its et al., 2020, p. 68) أسلوب بيرت على أنه "طريقة يمكن استخدامها لتقدير مدة النشاط ويمكنها حساب احتمال اكتمال وقت المشروع باستخدام تقنية تقييم البرامج والمراجعة والتي تعد من أساليب علم الإدارة للتخطيط والتحكم في المشاريع".

لذا فيمكن تعريف أسلوب بيرت إجرائيًا على أنه أداة تهدف للمراجعة والتقييم لأنشطة المشروعات والتي تساعد على تحسين جودة ودقة نتائج المراجعة، مما يجعلها وسيلة فعالة في مجال إدارة وتخطيط المشروعات التي تشتمل على الكثير من الأنشطة المتشابكة.

أهمية أسلوب بيرت في تطوير المشروعات:

يمكن تطبيق أسلوب بيرت في إدارة مشاريع مختلفة مثل تشييد المباني والطرق السريعة والجسور، كما أشار أكبان وأغاداغا (Akpan & Agadaga, 2020)؛ حيث أفادا بإمكانية يمكن استخدامها أيضًا في مشاريع بسيطة مثل النمذجة المنزلية وإدارة الأعمال، وتظهر أهميتها في:

1. تضع خطط للمشاريع في وقت مبكر وتتوقع المصادر المحتملة للصعوبات والتحديات التي قد تؤخر استكمالها.
2. تقوم جدولة أنشطة المشروع في الأوقات المناسبة لتتوافق مع التسلسل الوظيفي المناسب بحيث يمكن إكمال المشروع في وقت قياسي مناسب.
3. تنسيق ومراقبة أنشطة المشروع للبقاء ضمن الجدول الزمني للإنجاز.

كما يمكن أسلوب بيرت مديري المشاريع من تقييم الأوقات التي يمكن أن تبدأ وتنتهي فيها الأنشطة وتحديد مدة الأنشطة الهامة، وتقييم تأثير عدم انجاز المهام في ميعادها، والتكلفة على مدة المشروع الإجمالية، وبالتالي فإنه يساعد على برمجة ومراقبة تقدم مراحل المشروعات بحيث يتم الانتهاء من المشروع في الموعد النهائي المحدد له (Agyei, 2015).

ترجع أهمية أسلوب بيرت ليس لكونه مجرد تقنية علمية وعملية لاتخاذ القرارات المهمة لتخطيط وتنفيذ المشروعات فحسب وإنما لكونه أداة واسعة المهام تجعله أكثر ملاءمة للميدان التربوي وأداة مهمة من أدوات التخطيط التربوي وإدارة المشروعات والأعمال التربوية (عبد المنعم، ٢٠٢١).

كما يتسم نموذج بيرت بالاحتمالية فليس هناك تأكيد تام من وقت الإنجاز اللازم للنشاط، ولكن هناك فقط نوعًا من المعرفة لاحتمال إتمام النشاط في فترات

مختلفة، أي أن هناك فكرة عن التوزيع الاحتمالي لوقت إتمام كل نشاط في المشروع (دودين، ٢٠١٧). فهو يوضح الأعمال الجزئية والفرعية للمشروع كما يوضح تتابع هذه الأعمال ومدى ارتباطها، وتحديد أقل وقت ممكن لتنفيذ المشروع، بالإضافة إلى أنه يوضح الأنشطة التي تقع على المسار الحرج والتي تحتاج لاهتمام وتركيز خاص، ومعرفة المصادر وتحديد الطاقات التي تستخدم في تنفيذ الخطة ومتابعة تنفيذها (الصيرفي، ٢٠١٤).

كما أن أسلوب بيرت يعطي المديرين صورة صحيحة وواضحة لوضع خطط المشروع وتمكنه من الاحتفاظ بالمعلومات عن نشاطات مشروعة، كما تجعل الإدارة أكثر قدرة على رصد التغيرات في الأداء، وبما أن أسلوب بيرت يحدد الحوادث والنشاطات فهي تساهم أيضا في تحديد المسؤوليات للأفراد العاملين والمديرين ومن البدء والنهاية لتنفيذ النشاطات كما يظهر أسلوب بيرت نسق انسيابي في أداء الأعمال، كذلك يساعد أسلوب بيرت على توفير الزمن الذي تستغرقه عملية تنفيذ الأنشطة من خلال العمل على التوازي في أكثر من نشاط (المغربي، ٢٠١٦).

مما سبق يمكن استنتاج أن الفائدة الفعالة التي يمكن جنيها جراء تطبيق أسلوب بيرت في المشروعات المختلفة تتمثل بشكل محوري في توفير وسيلة لتقسيم المشروع إلى عدة أنشطة مستقلة؛ بحيث يتم تناول كل نشاط على حدة بالمراجعة والتقييم، مما يضيف المزيد من الدقة في عملية الرقابة بشكل عام ويعطي للفائمين على المشروع نظرة شاملة ومتخصصة حول كافة الإجراءات التي يمكن اتخاذها في كل نشاط على حدة.

مكونات أسلوب بيرت:

يشر لفظ "بيرت" إلى الاختصار "PERT"، وهو عبارة عن لفظ يعبر كل حرف منه عن كلمة تمثل عبارة كاملة وهي "Program Evaluation and Review Technique"؛ وحينما يتم ترجمة تلك الكلمة فيتبين اشتغالها على مكونين أساسيين وهما "Evaluation" بمعنى التقييم، و"Review" بمعنى المراجعة؛ وهو ما أكدته شاه (Shah, 2021) مشيرًا لأن أسلوب بيرت يشتمل على عنصري التقييم والمراجعة؛ ومن هذا المنطلق، يمكن التطرق لكل من المكونين كما يلي:

أولاً: مكون التقييم:

تشير عملية التقييم إلى الجمع المنتظم والهادف للبيانات أثناء تطبيق المشروع لضمان تحقيق الأسلوب لأهداف المشروع المحددة، حيث يتم التقييم بناء على الأداء والنتائج بما يتفق مع النظام المنطقي وتعزيز أساليب تشغيل المشروع (Leonard, 2018).

كما تركز عملية التقييم على كيفية قياس نجاح المشروعات باعتباره جزء من المقترحات للمشروع لإظهار النتائج والمتطلبات المحاسبية المرتبطة بإنجاز المشروعات، حيث يسهم استخدام الأساليب التشاركية في التقييم في توفير المشاركة الفعالة المتعلقة باتخاذ القرارات لدى المعنيين بالمشروع وتقديم النتائج والتوصيات القائم على التقييم والرصد لنتائج المشروع (Muthomi, 2015).

ثانياً: مكون المراجعة:

ترتبط عملية المراجعة بشكل أساسي بإدارة المشروع وهي مهمة مركبة تتأثر مباشرة بتحديد مؤشرات التقييم المتنوعة والتأثيرات المطابقة، كما تتضمن عملية المراجعة القائمة على التواصل بين المعنيين إقرار وتحديد نظام المؤشر الأساسي لتقييم المشروع والتحليل العميق لحجم الإنجاز في المشروع (Li, 2016).
يتبين من الإيضاح السابق أن مكونات أسلوب بيرت تشتمل على جانبين

أساسيين وهما:

1. التقييم الذي يتم من خلاله التأكد من مدى كون كل نشاط من أنشطة المشروع تتوافق مع المعايير والضوابط والرؤى والأهداف التي تم تحديدها مسبقاً، لذا فإن مكون التقييم يتسم بخصائص معيارية.
2. المراجعة التي يتم من خلالها التأكد من إعادة التدقيق في فعالية الأنشطة الخاصة بالمشروع ومتابعة كيفية تنفيذها مع الجهات المختصة، لذا فإن مكون المراجعة يتسم بخصائص رقابية وتنظيمية.

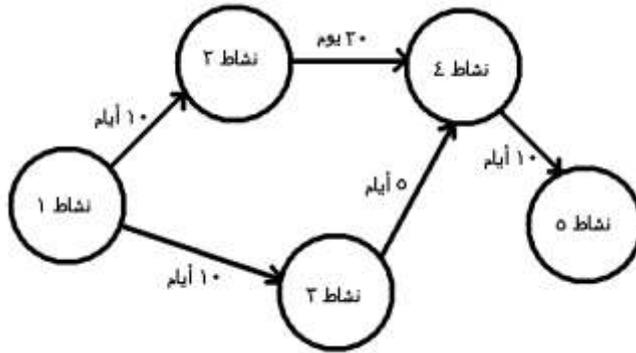
مخطط بيرت:

يمثل مخطط بيرت الهيكل الذي يتم التوصل له لتحديد الأنشطة وعلاقتها والفترات الزمنية المرتبطة بها على نحو يتم تمثيله مرئياً؛ حيث أكد هيدسون ولاكن (Hudson & Laken, 2015) على أن مخطط بيرت يعتبر تمثيل مرئي للتعرف على ما هي المهام المطلوبة، ومن الذي سوف يقوم بها، والمدة التي تكون مطلوبة من أجل إكمال المشروع، كما يجب على القائمين على المهمة إكمال كل مهمة في وقت محدد حتى يمكن معالجة المهام اللاحقة، كما يتم تضمين عناصر عدم اليقين لتنبية الفرد أو الفريق إلى العوائق التي تحول دون تحقيق الهدف في الوقت المناسب، لذا تعد مخططات بيرت من الأدوات القيمة لتحسين الكفاءة في المشاريع المعقدة التي يشارك فيها العديد من الأشخاص.

ومن هذا المنطلق، أكد ما وآخرون (Ma et al., 2022) على أن مخطط بيرت يشتمل على العناصر التالية:

١. الأسهم "Arrows": والتي تشير إلى اتجاه الانتقال من نشاط لآخر في دور تنفيذ المشروع لإيضاح النشاط السابق واللاحق.
٢. خطوط "Segment Lines": والتي تشير إلى العلاقات بين الأنشطة وكيفية تأثير كل منها على الآخر، مع العلم أن الخط قد يصل بين نشاطين مستقلين يؤدي أحدهما للآخر دون أن يرتبطا بباقي أنشطة المشروع.
٣. الخلايا "Nodes": والتي تشير إلى الوحدات التي تحوي أرقامًا تدل على كل نشاط مستقل بذاته.
٤. التسمية الزمنية "Timing": والتي تشير إلى الفترات الزمنية لوقت الانتهاء من المشروع؛ بحيث يتم وضع التسمية الزمنية فوق كل سهم. وبالتالي، فإن مخطط بيرت يعتبر بدوره وسيلة لتحويل أسلوب بيرت إلى خريطة يمكن رؤيتها ومتابعة الأنشطة من خلالها والعمل على رسم الخطوط الدالة على العلاقات بين كل نشاط، وبالتالي تيسير عملية المراجعة والتقييم من خلال تمثيل كل نشاط والترتيب المرحلي له بشكل أكثر فعالية؛ حيث يمكن وضع مثال لمخطط بيرت كما يلي:

شكل رقم (١) مخطط بيرت



التقديرات الزمنية لأسلوب بيرت:

تعتبر التقديرات الزمنية لأسلوب بيرت وسيلة لكي تكون المؤسسة جاهزة أمام الاحتمالات المثلى والأسوأ للانهاء من تنفيذ كافة الأنشطة الخاصة بمشروع معين؛ فقد أشار بالنس وأخرون (Ba'Its et al., 2020) إلى أن تطوير الجدول الزمني للمشروع باستخدام أسلوب بيرت يتطلب تقديرًا للوقت يتكون من ثلاثة تقديرات لأزمة أداء النشاط، والتي تحتوي على وقت متفائل وهو الحد الأدنى للوقت

المتوقع لإتمام النشاط في ظل الظروف الأكثر ملائمة، والوقت الأكثر احتمالية وهي مدة النشاط التي ستحدث في أغلب الأحيان، والمدة التشاؤمية و هو أطول زمن متوقع لإتمام النشاط تحت أقل شرط مواتية.
الدراسات السابقة (الدراسات العربية):

هدفت دراسة المطيري (٢٠٢٢) إلى التعرف على الصعوبات التي تواجهه الطلاب في مرحلة اعتماد الخطط البحثية باستخدام أسلوب بيرت، واشتملت عينة الدراسة على (١١) طالباً، و(٥) أعضاء، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوب المسح كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبانة، والمقابلة كأدوات للدراسة، وقد توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها: إن الصعوبات التي تواجهه الطلاب في مرحلة اعتماد الخطط البحثية باستخدام أسلوب بيرت تمثلت في وجود معوقات بشرية وهي الخاصة بعدم فهم الطالب لبحثه، وقلة الحماس، والتكاسل في الرد على التعديلات، بالإضافة إلى وجود معوقات تنظيمية تتمثل في كثرة الخطط المقدمة للجنة، وطول الإجراءات.

هدفت دراسة المالكي (٢٠١٩) إلى التعرف على واقع تطبيق الاعتماد المدرسي لدى مدارس التعليم العام بمحافظة جدة، والكشف عن الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عين الدراسة حول واقع الاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية بمحافظة جدة تعزى لمتغيرات الدراسة، واشتملت عينة الدراسة على (٣٣٤) قائد وقائدة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبيان كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها: إن لواقع تطبيق الاعتماد المدرسي لدى مدارس التعليم العام بمحافظة جدة جاءت بدرجة منخفضة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الاعتماد للمدارس الحكومية بمحافظة جدة تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع الاعتماد المدرسي للمدارس الحكومية بمحافظة جدة تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

هدفت دراسة الصبحي (٢٠١٨) إلى التعرف على واقع إسهام المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، والكشف عن الفروق الإحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة لواقع إسهام المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام تبعاً لمتغيرات الدراسة، واشتملت عينة الدراسة على (٣٤٨) مشرفاً، واستخدم الباحث المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبيان كأداة للدراسة، وقد توصل

الباحث للعديد من النتائج أهمها: إن إسهام المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية جاءت بدرجة متوسطة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين آراء أفراد عينة الدراسة حول إسهام المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام تعزى لمتغير المنطقة التعليمية. الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة "أفريلياندي وحسنه" (Afriliandhi & Hasanah, 2023) بعنوان: " دراسة نوعية لوجهة نظر المعلم الإندونيسي حول الاعتماد المدرسة" إلى التعرف على آراء المعلمين حول الاعتماد المدرسي كنظام لضمان جودة التعليم في اندونيسيا بناء على تجاربهم الخاصة، بينما اشتملت عينة الدراسة على (٢) من المدراء و(٨) من المعلمين في جاكرتا، وقد تبنت الدراسة المنهج النوعي، كما استعانت بالمقابلات كأداة للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود آراء إيجابية من المعلمين تجاه الاعتماد المدرسي في اندونيسيا؛ حيث أنهم قالوا إن تقويم أداء المدرسة وتوفير المتطلبات الأساسية كان عادلاً كما أن المراحل التنفيذية كانت تتسم بالشفافية، ووجود علاقة إيجابية بين الاعتماد المدرسي وبين السلوك التنظيمي؛ حيث أن الاعتماد المدرسي له تأثير على ضمان الجودة المدرسة مما يشجع على تطوير السلوك التنظيمي الصحي، كما اعتقد المشاركون ان الاعتماد المدرسي له تأثير على زيادة اهتمام الناس بإرسال أطفالهم إلى المدرسة؛ وذلك من خلال الثقة في تقويم أداء المدرسة والتأكد من توفر المتطلبات الأساسية لديها التي تمكن المدرسة من تطوير العملية التعليمية ورفع مكانتها ووجود تأثير إيجابي للاعتماد المدرسي على مساعدة المعلمين والعاملين في المجال التعليمي وتحسين الممارسات في كافة الأنشطة التعليمية وذلك من خلال مراقبة ورصد النتائج وتقييمها في جميع المجالات والمستويات في البيئة المدرسية مما يزيد من القدرة التنافسية للمدارس محلياً وعالمياً.

وهدف دراسة "فان فام ونجوين" (Van Pham & Nguyen, 2022) بعنوان: "اعتماد جودة التعليم في المدارس الثانوية في مدينة هوشي منه في سياق الابتكار التعليمي: إجراءات التوجيه والإدارة" إلى توضيح توجه إدارة الاعتماد التربوي للمدارس الثانوية، والتعرف على التدابير المقترحة لتحسين فعالية إدارة اعتماد الجودة التعليمية للمدارس في هوشي في سياق الابتكار التربوي ، بينما اشتملت عينة الدراسة على (٢٧٠) مدير ومعلم في المدارس الثانوية في هوشي في فيتنام ، وقد تبنت الدراسة المنهج المسحي، كما استعانت بالمقابلات والملاحظة

كأدوات للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن إدارة الاعتماد المدرسي قامت باتخاذ بعض الإجراءات من أجل من أجل تحسين إدارة واعتماد جودة التعليم في المدارس من أهمها تنظيم أنشطة دعائية لزيادة الوعي بأهمية اعتماد إدارة المدارس الثانوية بالنسبة للإداريين والمعلمين والموظفين والقوى الأخرى المشاركة مما يزيد من جودة التعليم وتطوير المدرسة والمجتمع، كما قامت المدارس في هوشي بإجراء تقويم داخلي للمدرسة والذي يعرف بالتقويم الذاتي ثم إجراء التقويم الخارجي والذي يتم من خلال هيئة وطنية مستقلة وفي ضوء معايير ومستويات محددة مع مراعاة السياق المؤسسي والوطني والإقليمي لتلك المعايير والمستويات، أيضاً قامت المدارس في هوشي بتنظيم دورات التدريب من أجل زيادة كفاءة المشاركين في العملية التعليمية وتوجيه أنشطة التقويم الذاتي المنتظمة وأنشطة التقويم الخارجية من أجل اعتماد جودة التعليم في المدارس وتحسين قدرة الاعتماد في المدارس، وقامت المدرسة ببناء نظام إدارة المعلومات لاعتماد التعليم الثانوي، كما قامت باستكمال سياسات دعم وتنسيق القوى داخل المدرسة وخارجها من أجل اعتماد جودة التعليم، أيضاً قامت المدارس الثانوية في هوشي بزيادة الكفاءة والإبداع والتحسين التدريجي لجودة فريق العمل في المدرسة من أجل اعتماد جودة التعليم والمساهمة في تحسين جودة التعليم بالمدارس الثانوية وتلبية متطلبات العصر.

هدفت دراسة "موتوفا ونافودنوف" (Motova & Navodnov, 2020) بعنوان: "عشرون عامًا من الاعتماد في التعليم العالي الروسي: دروس مستفادة" إلى تحليل وتحديد السمات المحددة للأنظمة التعليمية والبنية التحتية لضمان الجودة في التعليم العالي على نطاق واسع، والتعرف على شروط وأسباب تغيير آليات إدارة التعليم العالي وتأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أشكال تقييم جودة التعليم العالي الروسي في السنوات العشرين الماضية، وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والوثائق عن أشكال الاعتماد المدرسي في روسيا وتحليل البيانات الإحصائية المقدمة من مؤسسات التعليم العالي الروسية إلى بنك البيانات المركزي في الأعوام (١٩٩٦-٢٠١٠)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: أن من أهم أشكال الاعتماد المدرسي في روسيا هو الاعتماد الدراسي المتخصص والذي يتم عن طريق هيئة إدارة التعليم في الدولة للبرامج الدراسية، والشكل الآخر هي الاعتماد المهني وهو إجراء لتقييم البرامج الدراسية والاعتراف بها من أجل وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها في مجال الجودة، كما تبين وجود تأثير للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في روسيا خلال العشرين عامًا الماضية على إحداث تغييرات كبيرة في هيكل التعليم العالي

وأسابيل ضمان الجودة من أجل مجاراة التطور التكنولوجي وتدويل التعليم، وأدى ظهور مؤسسات التعليم الخاص ومؤسسات التعليم الدولية إلى زيادة في عدد الطلاب والأبنية التعليمية؛ لذلك استلزم الأمر وجود الاعتماد المدرسي من أجل التحقق من قدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق أهدافها التي حددها لها المجتمع.

منهجية البحث

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، الذي عرفه درويش (٢٠١٨، ص. ١١٨) بأنه "دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة من التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لمشكلة اجتماعية".

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث من مجموعة من الخبراء في مجال التقييم المدرسي، واشتملت عينة البحث على (٣٠) خبير.

خصائص عينة البحث:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وتمثل في:

- المؤهل الدراسي: ويشتمل على (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).
- سنوات الخبرة: وتشتمل على (٥ سنوات فأقل، أكثر من ٥-١٠ سنوات، أكثر من ١٠ سنوات).

توزيع أفراد العينة حسب خصائصها

الجدول رقم (١) توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيرات البحث

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل الدراسي	دكتوراه	8	26%
	ماجستير	14	48%
	بكالوريوس	8	26%
سنوات الخبرة	المجموع	30	100%
	٥ سنوات فأقل	6	22%
	أكثر من ٥-١٠ سنوات	16	52%
	أكثر من ١٠ سنوات	8	26%
المجموع	المجموع	30	100%

يتبين من الجدول السابق: أن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل الدراسي هي (48%)، وهي الخاصة بـ(ماجستير)، ويليهما نسبة (26%)، وهي الخاصة بكل من (بكالوريوس، دكتوراه)، كما جاءت أكبر نسبة حسب سنوات الخبرة (52%)، وهي الخاصة بـ(أكثر من ١٠-٥ سنوات)، ويليهما النسبة (26%)، وهي الخاصة بـ(أكثر من ١٠ سنوات)، وتليها النسبة (22%)، وهي الخاصة بـ(٥ سنوات فأقل).

وصف أداة البحث: (الاستبانة):

قام الباحث ببناء استبانة للتعرف على تطوير الاعتماد المدرسي في التعليم العام من خلال تفعيل أسلوب بيرت في المملكة العربية السعودية، وتعرف الاستبانة على أنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث" (عطوان ومطر، ٢٠١٨، ص.١٠١).

صدق الأداة:

– صدق المحكمين (الظاهري):

بعد استعادة النسخ المحكمة من المحكمين وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف وإعادة صياغة بعض العبارات في الاستبانة وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (٨٠٪) من السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري.

– صدق الاتساق الداخلي للاستبانة:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية بالاستبانة، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) يوضح معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة

الكلية للاستبانة

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
.902**	٥	.975**	١
.838**	٦	.975**	٢
.975**	٧	.945**	٣
.892**	٨	.929**	٤

** دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للعبارة التي تنتمي إليه العبارة الاستبانة جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت بين (**.838-

** (975)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.

– ثبات الأداة كرونباخ ألفا:

تم حساب معامل ثبات كرونباخ ألفا لعبارات الاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:
الجدول رقم (٣) معامل ثبات كرونباخ ألفا للعبارات والدرجة الكلية للاستبانة

م	العبارات	معامل كرونباخ ألفا
١	الدراسة الذاتية للمدرسة	.971
٢	التقدم بطلب الاعتماد لإدارة الجودة وقياس الأداء	.971
٣	تأهيل المدرسة للتقدم للاعتماد من إدارة الجودة	.973
٤	الزيارات الميدانية	.975
٥	تأهيل المدرسة للاعتماد التقييم الخارجي	.976
٦	التقويم والمراجعة	.980
٧	التحكيم بواسطة وكالات الاعتماد (اتخاذ القرار)	.971
٨	القرار النهائي للاعتماد	.977
	الدرجة الكلية	.977

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لعبارات الاستبانة جاءت بقيم عالية حيث تراوحت قيم معاملات الثبات العبارات بين (971-980)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي للاستبانة (977)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

عرض ومناقشة النتائج

يتضمن عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق أدوات البحث واستخدام الأساليب الإحصائية المشار إليها، وذلك للإجابة عن أسئلة البحث، يلي ذلك تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً: عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الأول الذي نص على: ماهي آلية توظيف أسلوب بيرت في تطوير الاعتماد المدرسي بالمملكة العربية السعودية؟ للإجابة عن هذا التساؤل تم تقدير وقت الخطوات الإجرائية وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب بيرت، وحساب التباينات والانحراف المعياري لكل خطوة كما هو موضح في الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤) يوضح خطوات أسلوب بيرت

الانحراف المعياري σ	التباين σ^2	الوقت المتوقع بالأسبوع TE	الوقت بالأسبوع			النشاط الشرطي	النشاط	الخطوات الإجرائية	الرقم
			الأكثر احتمالاً m2	المتشائم b 2	المتفائل a 2				
0.67	0.44	6	6	8	4	-	A	الدراسة الذاتية للمدرسة	١
0.33	0.11	3	3	4	2	A	B	التقدم بطلب الاعتماد لإدارة الجودة وقياس الأداء	٢
0.5	0.25	3.1	3	5	2	B	C	تأهيل المدرسة للتقدم للاعتماد من إدارة الجودة	٣
0.67	0.44	6	6	8	4	C	D	الزيارات الميدانية	٤
0.5	0.25	3.1	3	5	2	D	E	تأهيل المدرسة للاعتماد التقييم الخارجي	٥
0.67	0.44	6	6	8	4	E	F	التقويم والمراجعة	٦
0.5	0.25	3.1	3	5	2	E	G	التحكيم بواسطة وكالات الاعتماد (اتخاذ القرار)	٧
0.33	0.11	2	2	3	1	G	L	القرار النهائي للاعتماد	٨
4.17	2.29	32.3		----	----	---		المجموع	

يتضح من الجدول السابق (٤) أن الوقت الكلي المقدر للخطوات الإجرائية لاعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب بيرت هو $T = 32.3$ أسبوعاً أي 226 يوماً، وأن مجموع التباينات لكافة الخطوات هو $\Sigma \sigma^2 = 2.29$ ومجموع الانحرافات المعيارية لكافة الخطوات هو $\Sigma \sigma = 4.17$. وتشير هذه النتيجة أن اعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية تتطلب وقتاً قرابة سبعة شهور ونصف الشهر لانتهاء منها، الأمر الذي يستلزم عدم الاستعجال في الاعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية ولذلك كل خطوة يجب ان يراعى فيها الوقت المطلوب في إجرائها.

وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة المطيري (٢٠٢٢) التي توصلت إلى أن اعتماد الخطط البحثية باستخدام أسلوب بيرت يمثل في وجود بعض المعوقات التنظيمية في كثرة الخطط المقدمة للجنة، وطول الإجراءات.

ولمعرفة احتمالية اعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية في مدينة زمنية أقل أو أكثر من المدة الزمنية المقدره الكلية TE, تم حساب قيمة Z المعيارية بافتراض أنه تم دراسة الحالة في 28 اسبوع فإن قيمة Z المعيارية تساوي (- 1.56) ومن جدول التوزيع الطبيعي فإن المقابل لقيمة Z يساوي (0.06) أي أن اعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية في 28 أسبوعاً احتمال ضعيف جدا قدرة 6%. وبافتراض أنه تم اعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية في 37 اسبوع فإن قيمة Z المعيارية تساوي (1.14) ومن جدول التوزيع الطبيعي فإن المقابل لقيمة Z يساوي (٠.٥١) ومن جدول التوزيع الطبيعي فإن المقابل لقيمة Z 51 % أي أن لاعتماد وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية في 37 أسبوعاً احتمال عالي قدرة 51%. ويعزو الباحث ذلك إلى الدور الهام التي تلعبه المؤسسات التعليمية بما يتناسب مع رسالتها المؤسسية، في تطوير وتربية الأجيال المستقبلية من الطلاب، وبالتالي فإن الاهتمام بالاعتماد المدرسي، هو أحد المتطلبات الأساسية التي تساعد في تحقيق الأهداف المؤسسية عن طريق تحمل المسؤولية لجميع العاملين والمشاركين في العملية التعليمية، بالإضافة إلى دقة توزيع الأدوار والمهام المكلفون بيها، حيث يساهم الاعتماد المدرسي في الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية والتعليمية التي يتم تقديمها من قبل المؤسسة التعليمية، وعلى هذا فإن آليات تنفيذ تطوير الاعتماد المدرسي هي أحد أهم المهام التي تتطلب وقتاً كافيّة لاستغلال كافة الإمكانيات المتاحة في تنفيذ وتعديل خطة الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

وهذا ما يمكن تفسيره في ضوء دراسة " أفريلياندي وحسنه" (Afrihandhi & Hasanah, 2023)، التي أشارت إلى وجود آراء إيجابية من المعلمين تجاه الاعتماد المدرسي، حيث أنهم قالوا إن تقويم أداء المدرسة وتوفير المتطلبات الأساسية كان عادلاً كما أن المراحل التنفيذية كانت تتسم بالشفافية، حيث أن الاعتماد المدرسي له تأثير على ضمان الجودة المدرسة مما يشجع على تطوير السلوك التنظيمي الصحي، وذلك من خلال الثقة في تقويم أداء المدرسة والتأكد من توفر المتطلبات الأساسية لديها التي تمكن المدرسة من تطوير العملية التعليمية ورفع مكانتها، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للاعتماد المدرسي على مساعدة المعلمين والعاملين في المجال التعليمي وتحسين الممارسات في كافة الأنشطة التعليمية وذلك من خلال مراقبة ورصد النتائج وتقييمها في جميع المجالات والمستويات في البيئة المدرسية.

وذلك في ضوء دراسة " موتوفا و نافودنوف" (Motova & Navodnov, 2020)، التي أشارت إلى أن من أهم أشكال الاعتماد المدرسي هو الاعتماد الدراسي المتخصص والذي يتم عن طريق هيئة إدارة التعليم في الدولة للبرامج الدراسية، والشكل الآخر هي الاعتماد المهني وهو إجراء لتقييم البرامج الدراسية والاعتراف بها من أجل وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها في مجال الجودة. ومن خلال ما تم عرضه، يتضح أهمية استخدام أسلوب بيرت، لأنه أتاح الفرصة لوضع خطة مستقبلية بوضع أنشطة محددة له يمكن تنفيذها في فترة زمنية محددة، مما قد يسهم في تطوير مراحل الاعتماد المدرسي في التعليم العام المملكة العربية السعودية، من خلال تكاتف الجميع والعمل سوياً في فرق عمل فعالة، حتى يواكب التغيرات المحلية والعالمية المعاصرة بفعالية وكفاءة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثانياً: عرض نتائج السؤال الثاني الذي نص على: إلى أي مدى يمكن تنفيذ مشروع بغية تطوير نظام الاعتماد المدرسي باستخدام أسلوب بيرت في التعليم العام في المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم بناء تصور مقترح لتنفيذ مشروع لتطوير نظام الاعتماد المدرسي باستخدام أسلوب بيرت.

المبنى الفلسفي للتصور المقترح:

يقوم التصور المقترح الحالي على أساس فلسفي واضح تُشتق منه كافة الإستراتيجيات التي سيتم تناولها على نحو مفصل؛ حيث تستجيب كل إستراتيجية أساساً إلى تلك الفلسفة التي تعتبر المحرك الجوهرية الذي تُبنى عليه كافة عناصر هذا التصور؛ حيث تتمثل تلك الفلسفة في إعادة هيكلة الأنظمة المنهجية والتأسيسية للمدارس بالمملكة العربية السعودية لتواكب التطورات العالمية.

فقد أكد عكاري ورضوان (Akkari & Radhouane, 2022) على ذلك حينما أشار إلى أن المدرسة صارت في العصر الحالي أكثر من مجرد مؤسسة تعليمية وباتت تعمل على تأصيل دور التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين كافة الطبقات والخلفيات الثقافية والعرقية لتحسين عملية التعاون ورفع معدلات الإنتاجية، وذلك بواسطة المساعي التي تقوم بها المدارس في نشر قيم التنوع بين طلابها؛ كما أشار بروكمان-سايفيج وباشيارديز (Brauckmann-Sajkiewicz & Pashiardis, 2022) أيضاً إلى أن المدارس في العصر الحالي قد أصبحت تعمل على تقديم مناهج متداخلة التخصصات التربوية ومتنوعة النطاقات التعليمية، على

نحو يسهم في تعليم الطلاب لقيم امتلاك المهارات القيادية وتحقيق النجاح فيما يتعلق بتنفيذ المهام التجارية والإدارية أيضاً.

وبالتالي فإن الفلسفة العامة لبناء التصور المقترح الحالي ترى بضرورة عدم تناول المدارس بالمملكة العربية السعودية باعتبارها محض مؤسسات تنشر التعليم وتساعد الطلاب على تحصيل الدرجات وامتلاك الشهادات فقط؛ بل وتتمحور الفلسفة على ما هو أبعد من ذلك، من خلال تحويل المدارس السعودية إلى نبراساً لكافة المؤسسات التعليمية بنظام التعليم العام على المستوى العربي والإقليمي والعالمي، باعتبارها تدعم مشروعات ورؤى الدولة التنموية، وتساعد على تخريج طلاب مؤهلين للالتحاق بالمراحل الجامعية، والتخلص من أفكار التعليم التقليدي واستبدالها بتوجهات التعلم المستمر ونقل الثقافة وليس تلقين المفاهيم.

دواعي تصميم التصور المقترح:

بعد مطالعة أدوار ومهام المركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي "تميز" (٢٠٢٣)، فقد اتضح وجود بعض الجوانب التي استدعت من الباحث التفكير جدياً في تكوين تصور مقترح قد يسمح بتطوير نظام الاعتماد المدرسي وفقاً لاستخدام أسلوب بيرت في المملكة العربية السعودية من حيث شقي التقويم والمراجعة؛ وبالتالي، تشتمل تلك الدواعي على كل من:

١. خلو أي معلومة يمكن من خلالها الاستدلال على اقتران مهام المركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي "تميز" بمرتكزات رؤية ٢٠٣٠.
٢. الحاجة لتوفير هيكل تخطيطي يتم إرفاقه بالموقع الرسمي للمركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي "تميز" يعمل على إطلاع الزائرين على كيفية اعتماد المدارس بشكل مقتضب ومبتكر.
٣. الحاجة لتطوير نظام الاعتماد المدرسي بالمملكة العربية السعودية وفقاً للتوجهات الحديثة التي تعمل على تطوير أدوار المدرسة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وعدم اقتصرها على التعليم وتخرج الطلاب فقط.
٤. السعي لتحويل المدارس في المملكة العربية السعودية إلى مؤسسات اجتماعية وتعليمية وثقافية ومراكز تنشر الوعي الاقتصادي يمكن لها منافسة ما يمثالها من المدارس المتواجدة في الدول المتقدمة.

الغرض من التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح الحالي بشكل عام إلى تطوير نظام الاعتماد المؤسسي المركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي "تميز" باستخدام أسلوب بيرت لكي يشتمل على مجموعة من المعايير للتقييم والمراجعة ومنح المدارس العامة

والأهلية التراخيص اللازمة لممارسة وتأدية دورها التعليمي، وذلك من خلال مشروع يتم تضمينه في صورة التصور المقترح الحالي؛ بحيث تُبنى تلك المعايير وفق مرتكزات رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية (٢٠١٦)؛ وبهذا الصدد، ينطوي ذلك الغرض الرئيس للتصور المقترح الحالي على عدد من الأهداف التي تشتمل على كل من:

١. **الهدف الاجتماعي:** التأكد من امتلاك المدرسة قيد التقييم والمراجعة قبل اعتمادها على وحدات دراسية وأنشطة كافية داخل مناهجها ومقرراتها تضمن غرس قيم التعاون والتضافر بين طبقات المجتمع، ونبذ التمييز الطبقي والعرقى بين المواطنين والمقيمين، وتحقيق تشارك كافة الأفراد بالمملكة داخل سياقات المجتمع بغض النظر عن قدراتهم البدنية والصحية سواء من الأفراد العاديين أو من ذوي الهمم؛ بحيث يرتبط ذلك الهدف بالمرتکز الاجتماعي لرؤية ٢٠٣٠ بعنوان "مجتمع حيوي".

٢. **الهدف الاقتصادي:** التأكد من امتلاك المدرسة قيد التقييم والمراجعة قبل اعتمادها على وحدات دراسية وأنشطة كافية داخل مناهجها ومقرراتها تعمل على تشجيع ريادة الأعمال، وتعليم الطلاب كيفية تكوين الثروات منذ سن صغيرة، مع غرس قيم التعامل مع الموارد المالية وملحقاتها من الممتلكات والأصول على نحو يتسم بالترشيد والحكمة؛ بحيث يرتبط ذلك الهدف بالمرتکز الاقتصادي لرؤية ٢٠٣٠ بعنوان "اقتصاد مزدهر".

٣. **الهدف الثقافي:** التأكد من امتلاك المدرسة قيد التقييم والمراجعة قبل اعتمادها على وحدات دراسية وأنشطة كافية داخل مناهجها ومقرراتها تعمل على نشر ضرورة الاستمساك بالثقافة العربية والتراث السعودي والمسئولية المجتمعية وعدم إغفال دور المملكة في المشاركة المحورية بحمل راية العروبة وصون الهوية العربية سامقة بين الهويات والأيدولوجيات الدخيلة؛ بحيث يرتبط ذلك الهدف بالمرتکز الثقافي لرؤية ٢٠٣٠ بعنوان "وطن طموح".

التصور المقترح:

يتضمن التصور المقترح الحالي مشروع لتطوير نظام الاعتماد المدرسي الذي يشرف عليه المركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي "تميز" من خلال تدعيمه بألية لتصنيف وتنظيم وتنسيق الأنشطة والمهام التي يتم من خلالها منح الاعتماد المدرسي وفقاً لمجموعة من المعايير التي ترتبط بكل فئة من تلك الأنشطة والمهام بالمملكة العربية السعودية؛ حيث يتم إيضاح التصور كاملاً من خلال وضع تمثيل بياني كمخطط عام يعمل على تحديد المراحل المتعلقة بالمشروع والتي تتيح للمديرين

والمشرفين والجهات القائمة على إدارة وتنفيذ ومراقبة المشروع تحديد كل جانب من تلك المهام وما تنطوي عليه من إستراتيجيات ومعايير.

ووفقاً لذلك، فيمكن تحديد الكيفية التي سيتم من خلالها تنفيذ مشروع تطوير نظام الاعتماد المدرسي من خلال ارتباطها بالمراحل التالية:

١. تحديد الأنشطة التي يتضمنها المشروع، وما تشتمل عليه من معايير يجب السير وفقها لتنفيذ النشاط.
٢. الانتباه لأي أنشطة أو مهام ترتبط فيما بينها، وتحديد مدى اعتماد بعض الأنشطة على أنشطة أخرى تسبقها إن وجدت.
٣. تحديد الفترات الزمنية التي من المقدر لها تنفيذ أنشطة المشروع خلالها اشتمالاً على الوقت المتفائل والوقت الأكثر احتمالاً والوقت المتشائم.
٤. رسم مخطط بيرت يشتمل على الأنشطة وتحديد كيفية تسلسلها والفترات الزمنية المحددة لها.
٥. وضع تقديرات دقيقة لأبرز التحديات التي قد تعمل على عرقلة مسار تنفيذ المشروع.

وبالاعتماد على المراحل التي سبق تناولها، يمكن البدء في تفصيل محتويات كل مرحلة من المراحل المرتبطة بالمشروع المقترح لتطوير نظام الاعتماد المدرسي بناء على مرتكزات رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة العربية السعودية فيما يلي لكل مرحلة على حدة:

- **أولاً: تحديد أنشطة المشروع:** تتضمن المرحلة الأولى في المشروع المقترح تحديد الأنشطة التي سيتم السير وفقها وتنفيذها مع الاهتمام بوضع المعايير التي ينبغي لكل نشاط أن يلتزم باستيفائها على النحو التالي:
- **النشاط رقم (١): تلقي طلبات الاعتماد:** يتم تلقي مجموعة من الطلبات المرسلة من قِبل المدارس التي ترغب في حصولها على اعتماد رسمي من وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية، لكي تزاوَل مهامها وتؤدي دورها وفقاً لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ وما له من منفعة للمجتمع السعودي على المستوى التعليمي بالأخص؛ هذا، ويتم تصنيف طلبات الاعتماد بحسب نوع المدرسي سواء كانت عامة أو أهلية وذلك لأن المدارس العامة عادة ما يتم منحها بعض التمويلات الإضافية من الحكومة لكي يتم تحقيق الاتزان وعدم خلق فجوة تمويلية بين المؤسسات العامة والأهلية؛ حيث ينبغي على النشاط رقم (١) أن يشتمل على مجموعة من المعايير:

١. حتمية اشتغال الطلب على ما يفيد بماهية مصادر التمويل والمنح الخارجية والمشروعات الوقفية التي تقوم بها المدرسة لدعم تمويلاتها وعملياتها وأنشطتها التعليمية والإدارية، مع بيان بكشوف وقوائم المدرسة المالية للتأكد من أن تلك التمويلات يتم ضخها في المسارات الصحيحة.
 ٢. حتمية اشتغال الطلب على نسخ وافية من محتويات المناهج والمقررات الدراسية التي يتم توفيرها لتعليم المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية، مع ضرورة اشتغالها على مفاهيم تعمل على نشر قيم التعلم المستمر وعدم توقف مساعيهم لامتلاك المهارات المعرفية فور تخرجهم من المؤسسة التعليمية، بالإضافة إلى مواد ووحدات دراسية تعمل على إثراء البعد المعرفي والثقافي للطلاب على نحو يتجاوز المنهج الدراسي لكل مادة.
 ٣. حتمية اشتغال الطلب على ما يفيد بوجود أنشطة وإستراتيجيات ومبادرات تعمل على تعليم الطلاب لكيفية تشييد وإدارة وتقويم المشروعات الاقتصادية بناء على ما استفادوا من تعلمه من مواد ومحتويات دراسية مختلفة، وعدم اقتصار المفاهيم الدراسية على المنحى النظري فقط بل وتطبيقها فيما له القدرة على تناول قضايا المجتمع السعودي والعمل على حل مشكلاته ودعم نموه الاقتصادي وتنوع مصادر تمويله.
 ٤. حتمية اشتغال الطلب على ما يفيد بنشر قيم المواطنة، والتنوع الثقافي، واحترام الخلفيات الثقافية والعرقية، فضلاً عن الأنشطة الخاصة بالتعلم القائم على المشروعات والتي يتم من خلالها تحويل المفاهيم النظرية إلى أنشطة تعاونية فيما بين الطلاب بإشراف معلمهم وقادتهم التربويين لتفعيل عنصر التضافر والتأخي والتفاعل الإيجابي بينهم.
 ٥. حتمية اشتغال الطلب على نسخ من المخططات المعمارية وأقرص مدمجة أو أجهزة تخزين بيانات يمكن من خلالها عرض المساحات الهندسية للمدرسة ومداخلها ومبانيها وملحقاتها من المراكز والمختبرات، شريطة أن تشمل على معايير الأمن والسلامة والوصول الشامل وأن تكون مبنية على أسس التنمية المستدامة وعدم الإضرار بالبيئة المحيطة، مع وجود كافة التجهيزات من المختبرات العلمية وغرف الحاسب الآلي المرتبطة ببنية تحتية تكنولوجية متطورة إلى جانب المكتبات الورقية والرقمية والبنية التحتية الخدمية التي توفر كافة المرافق للطلاب والعاملين والموظفين والعاملين بها.
- **النشاط رقم (٢): إلغاء الطلب المُرسَل:** ومن تلك النقطة، تبدأ عملية فرز طلبات الاعتماد المُقدَّمة من المدارس التي تحتاج إلى اعتمادها بشكل رسمي، التي سبق

- ذكرها، علمًا بأنه في حالة عدم تحقيق كافة المعايير فيتم رفض الطلب من الأساس وعدم الشروع في تنفيذ الأنشطة التي تلي النشاط رقم (١)؛ بحيث يجب إلغاء الطلب المُرسَل وفقاً للمعايير التالية:
١. إرفاق أربعة تقارير من أصل خمسة وفقاً لما تم تناوله من معايير سابقة بالنشاط رقم (١).
 ٢. إرفاق خمسة تقارير من أصل خمسة تقارير كما هو موضح في المعايير بالنشاط رقم (١) لكنها لا تطابق المواصفات التي يجب على كل تقرير أن يتضمنها كمعلومات جودة الخدمات وشفافية المعلومات المالية واستيفاء مواصفات التصميم والبناء الهندسي والمعماري.
 ٣. التأخر في إرسال التقارير عن مواعيت رسمية محددة بعد إرسال الطلب والموافقة على البت في مراجعة التقارير.
- **النشاط رقم (٣): تخصيص الزيارات الأولية:** في حالة استيفاء المدرسة التي قامت بتقديم طلب الاعتماد لكافة المعايير التي سبق ذكرها، فيتم منح موافقة مبدئية للمدرسة على هيئة رسالة رسمية يتم تقديمها ورقياً وإلكترونياً على المنصات الرسمية للمدرسة؛ حيث تشتمل تلك الرسالة على عبارة مفادها القبول المبدئي لاعتماد المدرسة، ومواقيت الزيارات التي سوف يتم عقدها لكي تتأهب المدرسة وتقوم بالتحضير المناسب للزيارة للتأكد من مطابقة التقارير التي تم إرفاقها بالطلب للواقع أم لا؛ وبهذا الصدد، فإن تلك الزيارة ينبغي لها أن تحقق المعايير التالية:
١. إرسال فوج أول يقوم بمراجعة القوائم المالية والتدقيق في قيودها المختلفة، وضمان وجود ما يتطابق مع تقارير المدرسة المالية التي تم إرسالها في النشاط الأول، وذلك لضمان نزاهة وشفافية المعلومات المالية وإمكانية الاستفادة منها لاتخاذ القرارات حول جودة الخدمات التعليمية والإدارية والثقافية والمرفقية التي تقدمها المدرسة لطلابها ومعلميها وزائريها.
 ٢. إرسال فوج ثاني يقوم بمراجعة المناهج الدراسية والتأكد من اشتمالها على محتويات ومواد وأنشطة دراسية تعمل على نشر قيم المواطنة والتعاون، وتحقيق سبل التعلم الذاتي والمستمر ونهل الثقافة بشكل مستقل بين الطلاب، وكذلك توجيههم لكيفية تكوين المشاريع الاقتصادية منذ سن مبكرة، فضلاً عن قيام الفوج بتخصيص زيارات إضافية لمراقبة كيفية قيام المعلمين بشرح وتناول وإجراء تلك المناهج والمحتويات الدراسية والأنشطة العملية عن كُتب وبشكل تطبيقي.

٣. إرسال فوج ثالث يقوم بزيارة المدرسة والتحقق من تطابق المخططات والتصميمات المعمارية والهندسية والمواصفات القياسية لمبنى المدرسة وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة ومعايير الأمن والسلامة والوصول الشامل، وللتأكد من اشتغالها على المباني والمختبرات التي أرفقتها في الطلب، وسلامة البنية التحتية التكنولوجية والتأسيسية.

● **النشاط رقم (٤): إلغاء الطلب لعدم التطابق:** يتم إلغاء طلب الاعتماد فور ظهور تعارض بين الواقع وبين ما تم إرساله من تقارير مسبقة، وهو ما قد تقوم به بعض المؤسسات التعليمية التي تهتم فقط بتوفير ما يفيد بوجود هذا التطابق أثناء فترات الزيارة فقط؛ ومع ذلك، فينبغي إلغاء طلب الاعتماد لعد التطابق فقط في الحالات التالية:

١. ظهور ما يفيد بعدم التزام المدرسة بالتقارير التي قامت بتقديمها.
٢. اتضاح عدم الالتزام بتطبيق معايير الجودة والسلامة والتعليم والمسئولية الاجتماعية والثقافة والأنشطة الاقتصادية أثناء توجه زيارات مفاجئة للمدرسة.

● **النشاط رقم (٥): فترة التأهيل:** في حالة استيفاء المدرسة التي تتقدم بطلب الاعتماد لكافة المعايير السابقة وتحقق مطابقة التقارير مع الواقع في الزيارات المبدئية لا يتم منح الاعتماد على الفور، وذلك لأنه من الممكن لمديري المدرسة أن يقوموا بتوفير ما يفيد بمطابقة المعايير والتقارير على أرض الواقع بالفعل ولكن في أيام الزيارات فقط، مع العلم بأنهم قد يعودوا لأنظمتهم التقليدية والغير مطابقة للمعايير والمواصفات فور حصولهم على الاعتماد، وهو ما يجب رآه من خلال دعم تأهيل المدرسة التي تتقدم بالاعتماد لكي تقوم بتفعيل وتطبيق جوانب النظام الذي تم إعداد التقارير حوله وتمت مطابقته بالزيارات المسبقة بشكل فعلي لمدة معينة يتم تحديدها، وذلك للتأكد من مدى قدرة المدرسة على الحفاظ على جودة ما تم الإقرار به والتحقق منه خلال الزيارات المبدئية لمدة طويلة وليس أثناء فترات زيارات المسؤولين فقط؛ وبناء على ذلك، فتشتمل عملية الدعم التأهيلي على المعايير التالية:

١. ضرورة قيام المدرسة بتفعيل أنظمتها التعليمية التي تتوافق مع معايير النمو المجتمعي والاقتصادي والثقافي كما تم الإقرار بها وكما تم التحقق منها بحذافيرها، وعدم إغفال أي جانب من تلك الجوانب لمدة زمنية معينة.

٢. ضرورة قيام المدرسة بإعداد تقارير ذاتية حول تقاريرها المالية، ومستوى جودة التعليم، وخدماتها الإدارية، وحجم أنشطتها الثقافية والتعاونية، ومشاركتها المجتمعية وإرسالها للتحقق منها أولاً بأول بعد كل عام دراسي.
 ٣. ضرورة القيام بإرسال أفواج إضافية بعد كل تقرير يتم إرساله للتحقق من مدى مطابقة كل تقرير مع ما تم تنفيذه على أرض الواقع بعد نهاية كل عام دراسي.
 ٤. ضرورة توفير الدعم المناسب للمدرسة في حال ظهور بعض المشكلات الطارئة الخارجة عن سيطرتها والتي قد تؤثر على فرص حصولها على الاعتماد، كانتشار الجائحات أو الأزمات الاقتصادية التي يجب التصدي لها لكل تتمكن المدرسة من ممارسة مهامها والسير وفق المعايير المحددة وفقاً لمرتكات رؤية ٢٠٣٠.
- **النشاط رقم (٦): التقييم الختامي:** يستهدف ذلك النشاط اتخاذ قرار برفض أو قبول الاعتماد المدرسي، ويعتمد على توفير تقرير ختامي يعمل على تقييم مستوى استيفاء المدرسة لكافة الشروط والمعايير التي تم إيضاحها مسبقاً، مع اجتياز مرحلة الدعم التأهيلي في حالة أسفرت عن قدرة المدرسة على استدامة جودة التعليم والثقافة والأنشطة المجتمعية والاقتصادية التي تقدمها في فترة ممتدة.

ومن هذا المنطلق، يتم وضع المدرسة في تصنيف "مؤهل لقبول الاعتماد"، مع إلحاق الموافقات النهائية للمسؤولين بإدارة المركز وللجهات الحكومية المخول لها مسؤوليات اعتماد المدارس بشكل نهائي في النظام التعليمي السعودي؛ كما يعمل النشاط رقم (٦) أيضاً على تكوين قرار نهائي بالإلغاء لطلبات الاعتماد التي يتم تقديمها كما هو الحال في النشاط رقم (٢) أو إلغاء طلب الاعتماد في حالة عدم التطابق كما هو الحال في النشاط رقم (٤).

– **ثانياً: تحديد الترابط بين أنشطة المشروع:** تعمل تلك المرحلة من الأنشطة على تحديد التسلسل المنطقي الذي يربط بين الأنشطة ومدى وجود أي أنشطة مستقلة أو أنشطة تابعة للتأكد من سير المراحل التنفيذي على نحو منظم ومنطقي؛ حيث تشتمل تلك المرحلة على تنسيق الأنشطة السابق تصميمها والتي تعبر عن ثانياً المشروع المحورية، ومن ثم تحديد الأنشطة الأساسية التي تنبثق منها كافة الأنشطة الأخرى، ومدى ارتباط كل منها بالآخر.

ويتضح بعد مطالعة الأنشطة الأربعة السابقة صياغتها أن النشاط الأول هو نقطة انطلاق المشروع، والذي تنبع منه كافة الأنشطة الأخرى؛ بحيث يرتبط النشاط رقم (٢) بالنشاط رقم (١) باعتبار الأول تابع والأخير مستقل؛ كما يرتبط النشاط رقم (٤) بالنشاط رقم (٣) باعتبار الأول تابع والأخير مستقل؛ ومع ذلك، فلا يرتبط

النشاط رقم (٢) بالنشاط رقم (٤) ويعدان نشاطان مستقلان عن بعضهما البعض؛ كذلك ويتضح ارتباط النشاط رقم (٥) بالنشاط رقم (٣) باعتبار الأول تابع والأخير مستقل، كما يرتبط النشاط رقم (٦) بالنشاط رقم (٥) باعتبار الأول تابع والأخير مستقل. وعلى الجانب الآخر، فيوضح بأن النشاط رقم (١)، والنشاط رقم (٣)، والنشاط رقم (٥)، والنشاط رقم (٦) تربطهم علاقة تسلسلية منطقية في حين لم تتخللهم الأنشطة رقم (٢)، و(٤)؛ بحيث يعتبر كل من النشاط رقم (٢) والنشاط رقم (٤) أنشطة تلغي طلب الاعتماد المدرسي بالكامل وبالتالي توقف العملية بالكامل التي يتم من خلالها تنفيذ الأنشطة بالأساس عن طريق اتخاذ قرار بالإلغاء بالنشاط رقم (٦).

ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن النشاط رقم (٦) يعتمد على النشاط رقم (٥)، الذي يعتمد بدوره على النشاط رقم (٣)، والذي يعتمد بدوره على النشاط رقم (١)؛ في حين أن النشاط رقم (٢) يعتمد على النشاط رقم (١) ولا يرتبط بالأنشطة التي تليه، بالإضافة إلى النشاط رقم (٤) الذي يعتمد على النشاط رقم (٣) ولا يرتبط بالأنشطة التي تليه، مما يجعل كل من النشاط رقم (٢) والنشاط رقم (٤) نشاطان مستقلان عن بعضهما وعن الأنشطة التي تليهما ويرتبطان فقط بالنشاط الذي يسبقهما بعلاقة المتغير التابع للمتغير المستقل والنشاط رقم (٦).

– **ثالثاً: تقدير الفترات الزمنية:** تتعلق تلك المرحلة في المشروع بتحديد الفترات الزمنية التي يجب تخصيصها لتنفيذ كل نشاط من الأنشطة الستة التي تم تناولها مسبقاً؛ حيث يجب تحديد مجموعة من المعايير التي يتم وفقها تحديد تلك الفترات الزمنية فيما يلي:

- **النشاط رقم (١): تلقي طلبات الاعتماد:** تم تحديد الفترات الزمنية المتفائلة بحدود عشرة (١٠) أيام، والمتشائمة بحدود ثلاثين (٣٠) يوماً، والأكثر احتمالاً بحدود خمسة عشر (١٥) يوماً؛ وذلك وفقاً للمعايير التالية:
- ١. مدى توافر التقارير المطلوب إرفاقها بطلب الاعتماد عند المدرسة، أو وجود ضرورة لهم لتصميمها من البداية، وهو ما قد يتخذ بعض الوقت.
- ٢. الموقع الجغرافي للمدارس ومدى ابتعادها عن المركز مما يجعل إرسال النسخ الورقية أمراً يتخذ بعض الوقت.
- ٣. وجود أي عطلات رسمية أو وطنية قد تعمل على تعجيل أو تأخير إرسال الطلبات إما إلكترونياً أو رسمياً.
- ٤. وجود مشكلات تقنية في الإرسال أو مادية في النقل.

- **النشاط رقم (٢): إلغاء الطلب المُرسَل:** تم تحديد الفترات الزمنية المتفائلة لاتخاذ قرار الإلغاء بعد المراجعة بحدود ثلاثين (٣٠) يوماً، والمتشائمة بحدود ستين (٦٠) يوماً، والأكثر احتمالاً بحدود خمسة وأربعين (٤٥) يوماً؛ وذلك وفقاً للمعايير التالية:
 ١. تنفيذ التقارير وبالأخص القوائم المالية يتطلب الكثير من الوقت والجهد المبذول.
 ٢. يجب توفير مجموعة كبيرة من الموارد البشرية والعناصر العاملة التي تدأب على المراجعة.
 ٣. بعد المراجعة لا يتم اتخاذ القرارات بشكل فوري، بل يتم إلحاقه بمجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي، وهو ما يتخذ وقتاً إضافياً.
- **النشاط رقم (٣): تخصيص الزيارات الأولية:** تم تحديد الفترات الزمنية المتفائلة لتوجيه الزيارات بحدود خمسة وأربعين (٤٥) يوماً، والمتشائمة بحدود تسعين (٩٠) يوماً، والأكثر احتمالاً بحدود ستين (٦٠) يوماً؛ وذلك وفقاً للمعايير التالية:
 ١. شبكات النقل والمواصلات قد يعترضها بعض التأخير وهو ما يقطع المزيد من الوقت.
 ٢. إرسال الأفواج التي تعمل على المراجعة التطبيقية والتقويم الفعلي يستلزم الكثير من الموارد والوقت.
 ٣. الاستقرار على الفرق التي يتم توفيرها وتوجيهها للزيارات الرسمية يتخذ بعض الوقت.
 ٤. تغيير الفرق بشكل مستمر لرفع درجات ومستويات مصداقية وصدق ونزاهة واتساق عملية المراجعة يتخذ بعض الوقت.
 ٥. عقد الزيارات المفاجئة قد يتخذ وقتاً إضافياً.
 ٦. بعد المراجعة التطبيقية لا يتم اتخاذ القرارات بشكل فوري، بل يتم إلحاقه بمجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي، وهو ما يتخذ وقتاً إضافياً.
- **النشاط رقم (٤): إلغاء الطلب لعدم التطابق:** تم تحديد الفترات الزمنية المتفائلة لاتخاذ قرار الإلغاء بعد المراجعة التطبيقية بحدود ثلاثين (٣٠) يوماً، والمتشائمة بحدود ستين (٦٠) يوماً، والأكثر احتمالاً بحدود خمسة وأربعين (٤٥) يوماً؛ وذلك وفقاً للمعايير التالية:
 ١. تنفيذ التقارير وبالأخص القوائم المالية يتطلب الكثير من الوقت والجهد المبذول.
 ٢. يجب توفير مجموعة كبيرة من الموارد البشرية والعناصر العاملة التي تدأب على المراجعة.

٣. بعد المراجعة لا يتم اتخاذ القرارات بشكل فوري، بل يتم إحاقه بمجلس الإدارة لاتخاذ القرار النهائي، وهو ما يتخذ وقتًا إضافيًا.
- **النشاط رقم (٥): فترة التأهيل:** تم تحديد الفترات الزمنية المتفائلة لمنح المدارس فرصة لإثبات قدرتها على تفعيل البرامج والمهام لها خلال فترات ممتدة والحفاظ على جودتها أثناء تلك الفترات بحدود عامان، والمتشائمة بحدود سنتين خمسة (٥) أعوام، والأكثر احتمالاً بحدود ثلاثة (٣) أعوام؛ وذلك وفقاً للمعايير التالية:
 ١. التفاوت التمويلي بين المدارس العامة والأهلية، فالمدارس الأهلية التي تتلقى تمويلاً من مصادر متنوعة ووافرة تعد قادرة على إثبات قدرتها على استدامة جودة خدماتها والتزامها بالمعايير لفترة أطول من المدارس العامة التي قد لا تمتلك ذات النسبة من التمويل.
 ٢. احتمالية تقديم المدرسة للطلاب بعد إخفاقها في الحصول على الاعتماد في فترات سابقة، مما يجعل ضرورة إطالة أمد الفترة التأهيلية أمراً واجباً لعدم تشجيع المدرسة على التراخي والرجوع لسابق عهدها من عدم الالتزام بالمعايير.
 ٣. انتشار بعض السياقات والحالات الطارئة كالجائحات والتي تجعل من الضروري دعم المدرسة لتحصل على الاعتماد المدرسي، نظراً لخروج تلك السياقات عن مجال سيطرتها، وهو ما قد يتخذ بعض الوقت.
- **النشاط رقم (٦): التقويم الختامي:** تم تحديد الفترات الزمنية المتفائلة لمراجعة ما سبق من أنشطة وتكوين التقرير الختامي بالرفض أو القبول ومنح الاعتماد عشرة (١٠) أيام، والمتشائمة بحدود سنتين ثلاثين (٣٠) يوماً، والأكثر احتمالاً بحدود خمسة عشر (١٥) يوماً؛ وذلك وفقاً للمعايير التالية:
 ١. سهولة التقارير التي يتم مراجعتها من تعقيدها وهو ما قد يعمل على تيسير فترة المراجعة أو تأخيرها.
 ٢. سرعة استجابة القرار النهائي لاعتماد المدرسة من خلال مجلس الإدارة.
- **رابعاً: أبرز تحديات المشروع:** قد تعوق مسيرة تنفيذ المشروع بعض التحديات التي يمكن تناولها من منطلق تقديري وفقاً لتناولها كما يلي:
 ١. إبداء بعض المقاومة من قِبَل عدد من المسؤولين والمراجعين والمختصين بعملية الاعتماد في الوزارة والمركز لتنفيذ المشروع.

٢. تنفيذ المشروع على نحو روتيني وعدم الأخذ بالاعتبار ضرورة التدقيق وبذل الجهود المصنوية الحقيقية لاعتماد المدارس بالنظام الجديد وفقاً لمرتكزات رؤية ٢٠٣٠، وعدم تناوله كمجرد مشروع حكومي آخر.
 ٣. عدم وجود كفاءات إشرافية وتربوية وإدارية تساعد على مراجعة طلبات الاعتماد على المنحى النظري والتطبيقي.
 ٤. عدم كفاية التمويلات الحكومية التي تساعد على استدامة المشروع لمدة تصل إلى عشرين عاماً أو أكثر والاضطرار لإيقافه قبل أن تؤتي ثماره من خلال تطوير المجتمع السعودي بناء على سواعد أبنائه الطلاب ممن يتم تنميتهم اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.
 ٥. شعور بعض المدارس بأن النظام الجديد للاعتماد يتسم ببعض التعقيد والصرامة مما يُثني بعضهم عن التفكير في الحصول على الاعتماد والتحول لمراكز تعليمية غير معتمدة موجهة للكسب التجاري فقط.
- **خامساً: رسم مخطط بيرت:** قبل رسم مخطط بيرت، ينبغي أولاً حساب الوقت المحدد لكل نشاط يمكن حسابه بالمعادلة التالية: **الوقت المحدد = (الوقت المتفائل + ٤ × الوقت الأكثر توقعاً + الوقت المتشائم) ÷ ٦**؛ وبناء على ذلك، يمكن حساب الوقت المحدد لكل نشاط فيما يلي:
١. **الوقت المحدد للنشاط رقم (١):** ١٦.٦ يوماً، أي ١٧ يوماً بالتقريب.
 ٢. **الوقت المحدد للنشاط رقم (٢):** ٤٥ يوماً.
 ٣. **الوقت المحدد للنشاط رقم (٣):** ٦٢.٥ يوماً، أي ٦٣ يوماً بالتقريب.
 ٤. **الوقت المحدد للنشاط رقم (٤):** ٤٥ يوماً.
 ٥. **الوقت المحدد للنشاط رقم (٥):** ١١٥٣.٤ يوماً، أي ١١٥٣ يوماً بالتقريب.
 ٦. **الوقت المحدد للنشاط رقم (٦):** ١٦.٦ يوماً، أي ١٧ يوماً بالتقريب.
- خاتمة:**

عقب ما تم تقديمه من دواعي وفلسفة وتفنيد لتفصيل المشروع المقترح لتطوير الاعتماد المركزي باستخدام أسلوب بيرت، يمكن القول بأن المشروع يقوم على تنظيم عملية تنفيذ الأنشطة والإستراتيجيات التي تساعد على إمكانية تقويمه من خلال تقويم تلك الأنشطة وتتبعها بشكل منهجي ويسير، وتحديد مدى فعالية المشروع بأكمله، علماً بأن تلك الأنشطة تقترن في جوهرها ضرورة قيام المدرسة بالتزامها بمعايير تقديم المناهج التعليمية وفقاً لمرتكزات رؤية ٢٠٣٠ باعتبارها تعمل على توفير وحدات ومواد دراسية تستهدف رفع كفاءة الطلاب الاجتماعية وقدرتهم على التّفنّف بشكل مستقل مع تعليمهم وتدريبهم عملياً لكيفية تكوين المشروعات الاقتصادية

لإكسابهم الوعي المالي والاقتصادي منذ سن مبكرة.

ملخص نتائج البحث والتوصيات والمقترحات

يقدم ملخصاً لما تم عرضه في الفصول السابقة، والنتائج التي تم التوصل إليها، يلي ذلك عدد من التوصيات والمقترحات على نتائج البحث.

ملخص نتائج البحث:

- الوقت الكلي المقدر للخطوات الإجرائية لاعتماد وتنفيذ وتخطيط مراحل الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية هو سبعة شهور ونصف الشهر.
- احتمالية اعتماد وتنفيذ وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية في مدينة زمنية أقل ضعيف جداً قدرة 6%.
- احتمالية اعتماد وتنفيذ وتخطيط الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية في مدينة زمنية أكثر من المدة الزمنية المقدره احتمال عالي قدرة 51%.

توصيات ومقترحات:

- يوصي الباحث بعد توفيره للمشروع الذي قام بتصوره واقتراحه مسبقاً بإمكانية تنفيذ الإستراتيجيات التالية لتطوير نظام الاعتماد المدرسي بشكل عام وتنفيذ المشروع المقترح حالياً على نحو خاص:
- استمرارية تطوير معايير الاعتماد المدرسي بناء على آخر التطورات التي يتم التوصل لها في السياقات التقنية والتربوية والصناعية.
 - ضرورة العمل دوماً على التأكد من التزام المدارس بتوفير خريجين قادرين على الالتحاق بمرحلة التعليم العالي لإثراء الكفاءة المهنية بالمستقبل للمملكة.
 - استخدام التطبيقات التكنولوجية والأجهزة المرتبطة بها لتيسير عملية تنفيذ أنشطة مشاريع الاعتماد المدرسي وزيادة نسبة دقة نتائجها.
 - إمكانية التعاون مع دول أخرى على المستوى الخليجي والإقليمي والعالمي لمناقشة أفضل المعايير التي يمكن الاستفادة منها وإضافتها بأنظمة الاعتماد المدرسي.
 - تطوير أسلوب بيرت لتكوين نظام أكثر شمولاً للاعتماد المدرسي والتعليمي لمؤسسات ومعاهد ومراكز التعليم العام والعالي والتقني والمستمر.
- كما يمكن للباحث عرض بعض المقترحات البحثية التي يمكن الالتزام بتحقيقها في المستقبل فيما يلي:

١. تكوين دراسات إضافية حول كيفية تطوير أنظمة الاعتماد المدرسي في دول أخرى بمجلس التعاون الخليجي.
٢. إعداد مقابلات شخصية مع العاملين المركز الوطني للتقويم والتميز المدرسي "تميز" للحصول على رؤية شاملة ودقيقة لمواطن القوة والضعف وأوجه القصور التي تتسم بها أنظمة الاعتماد المدرسي.
٣. تصميم المزيد من التصورات المقترحة والمشاريع التي يعمل المركز على الاستفادة منها بالتعاون مع مؤسسات بحثية وجامعات مرموقة بالمملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو عراد، صالح بن علي؛ الغفيري، أحمد بن علي. (٢٠١٧). نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. مكتبة المتنبّي للنشر والتوزيع.
- آل رفعة، مسفر بن جبران بن مغيض. (٢٠١٥). تصور مقترح لمعايير ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي بالمدارس السعودية في ضوء التوجهات العالمية. مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، (٢)، ١١٩ - ١٥٦.
- باعثمان، شروق طلال؛ السديري، نوف بنت عبدالله. (٢٠١٨). تصور مقترح لإعداد معلم التعليم العام في التعليم الشامل وفق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠". مجلة التربية الخاصة والتأهيل، ٦ (٢٤)، ١٣٥ - ١٦٥.
- الجعدي، سعيد عبدالله عمر. (٢٠٢١). درجة تحقق متطلبات معايير الاعتماد المدرسي في المدارس الثانوية بمدينة المكلا في ضوء معايير مكتب التربية العربي لدول الخليج. مجلة جامعة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٤٩)، ١٥٦ - ٢١٨.
- حمدان، خولة حسين؛ مهلهل، السيد عباس هاشم. (٢٠١٤). استخدام تقنية المراجعة وتقويم البرامج (pert) في تحسين أسلوب الكلفة على أساس النشاط (ABC): بحث تطبيقي في الشركات العامة للصناعات النسيجية/ واسط. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ٩ (٢٦)، ١٣٩ - ١٨٠.
- درويش، محمود أحمد. (٢٠١٨). مناهج البحث في العلوم الإنسانية. مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.
- دودين، أحمد يوسف. (٢٠١٧). إدارة المشاريع المعاصرة: نظري وكمي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الدوسري، راشد بن ظافر بن راشد. (٢٠١٦). واقع التربية البيئية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة التربية جامعة الأزهر، ٢ (١٦٧)، ٣٩١ - ٤٢٠.
- الذبياني، محمد عودة. (٢٠١٥). تعريف التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات الدولية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، ٣٥ (١)، ٥٥ - ٧٥.
- الربيغان، محمد بن سليمان عبدالرحمن. (٢٠١٩). معايير الاعتماد المدرسي في ضوء الفكر التربوي الإسلامي: دراسة تأصيلية. مجلة التربية جامعة الأزهر، ٢ (١٨٣)، ٦٨٤ - ٧٤٥.

الزهراني، أحمد عبدالله أحمد السعدى؛ عطية، محمد عبدالكريم علي. (٢٠١٩). معوقات تطبيق الدليلين الإجرائي والتنظيمي بمدارس التعليم العام وسبل مواجهتها من وجهة نظر قادة مدارس محافظة المخوة. مجلة كلية التربية جامعة بورسعيد، (٢٦)، ٩٨-٤٢.

ساعد، صباح؛ مزوزي، نورة. (٢٠١٨). الفروق بين التعليم العام والتعليم الخاص من وجهة نظر أساتذة التعليم المتوسط بلدية شتمة ولاية بسكرة. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ٧ (١٤)، ٢٥٩-٢٨٩.

شاهين، نجلاء أحمد محمد. (٢٠٢٢). التخطيط لمشروع مركز لتدويل التعليم بجامعة بنها باستخدام أسلوب دلفي وبيرت "P.E.R.T". المجلة الدولية للبحوث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (١)، ٧١-٧٨.

الشريبي، غادة حمزة محمد. (فبراير، ٢٠١٣). معوقات تحقيق الاعتماد المدرسي في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. اللقاء السنوي السادس عشر: الاعتماد المدرسي، المنعقد في الفترة من (٤-٦ فبراير)، المملكة العربية السعودية.

الشهري، زانه بنت جابر بن زهير. (٢٠١٨). إمكانية تحقيق الاعتماد المدرسي في المدارس المتوسطة الحكومية للبنات بمدينة الرياض. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الصبحي، محمد بن رده بريك. (٢٠١٨). دور المشرفين التربويين في تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء المعايير العالمية. المجلة التربوية، (٥٦)، ٥٧٤-٦٤١.

الصبحي، ملاك عبدالرحمن؛ باداود، عمر محمد عمر. (٢٠٢٢). درجة ملاءمة تطبيق معايير التقويم والتميز المدرسي في المدارس الثانوية للبنات بمكة المكرمة من وجهة نظر القائدات والمعلمات. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٦ (٤)، ٢٩-١.

الصيرفي، محمد. (٢٠١٤). مراقبة الجودة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
عبد المنعم، هناء حسين محمد. (٢٠٢١). نموذج مقترح للتخطيط لوحدات دعم المشروع القومي لمحو الأمية بالجامعات المصرية باستخدام أسلوب بييرت PERT. مجلة كلية التربية جامعة بني سويف، ١٨ (١١٠)، ٦١٨-٥٦٥.

العنبي، ناهية عوض الكسر. (٢٠٢٢). التخطيط لإنشاء مدرسة افتراضية بأسلوب بيرت لتعليم الكبار. مجلة الدراسات والبحوث التربوية، ٢ (٤)، ٢٣٣-٢٥٩.

عسيري، خالد بن أحمد بن محمد. (٢٠١٦). تدعيم معايير الاعتماد المدرسي في ضوء التطبيقات المعاصرة للإدارة الإلكترونية بمؤسسات التعليم العام السعودية: تصور مقترح. مجلة الثقافة والتنمية، (١٠٣)، ٦٢-١٠٥.

عطوان، أسعد حسين؛ مطر، يوسف خليل. (٢٠١٨). مناهج البحث العلمي. دار الكتب العلمية.

العلاق، بشير. (٢٠١٤). تنظيم وإدارة العلاقات العامة. دار اليازوري للنشر والتوزيع.

علي، بدرية محمد. (٢٠١٩). فاعلية برنامج تدريبي في ضوء معايير الاعتماد المدرسي لتنمية مهارات تدريس التربية الفنية لدى معلمات المرحلة الثانوية في منطقة الباحة / المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية المركز القومي للبحوث غزة، ٣ (٢١)، ٢٠-٤٣.

عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. (٢٠١٤). إجراءات ضمان الاعتماد الجودة والاعتماد الأكاديمي للمؤسسة التعليمية. عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

العمرى، صبيبا عبدالله. (٢٠١٧). الاعتماد المدرسي: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة جامعة الملك خالد للعلوم التربوية، ٤ (١)، ٢٧٨-٢٨١.

الغامدي، حمدان بن أحمد؛ عبدالجواد، نور الدين محمد. (٢٠١٩). تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. ط٥، مكتبة الرشد ناشرون.

غنيم، أحمد محمد؛ صبيام، محمد عزت محفوظ السيد. (٢٠١٧). إعادة تقييم ومراجعة المشروعات الإنشائية في ظل عدم التأكد باستخدام نموذج بيرت: دراسة تطبيقية في الشركة المساهمة المصرية للمقاولات "العبد". مجلة الدراسات والبحوث التجارية جامعة بنها، (٣)، ٣٨٧-٤١٠.

المالكي، عثمان شداد. (٢٠١٩). واقع تطبيق الاعتماد المدرسي لدى مدارس التعليم العام بمحافظة جدة من وجهة نظر قادة - قائدات المدارس. مجلة الثقافة والتنمية، (١٣٨)، ١٧٤-٢١٨.

مجلس الوزراء السعودي. (٢٠١٦). رؤية ٢٠٣٠ المملكة العربية السعودية. الرياض: مجلس الوزراء السعودي.

محمد، فارة حسن؛ السلمي، فيصل جبر؛ السبحي، عبد الحي بن أحمد؛ نوفل، خالد محمود حسين؛ الطاهر، مها محمد كمال. (٢٠١٥). اتجاهات طلاب التعليم العام بالمملكة العربية السعودية نحو استخدام الواقع الافتراضي في التعليم. تكنولوجيا التربية- دراسات وبحوث، (٢٥)، ٢٤٣- ٢٧١.

المطيري، عواطف بنت بطاح. (٢٠٢٢). تحسين عملية اعتماد الخطط البحثية لطلاب الدراسات العليا بجامعة القصيم باستخدام أسلوب بيرت والمسار الحرج. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، (١٩)، ١٢٧- ١٧٠.

المطيري، فواز بن هديان بن نامي العزيمي. (٢٠١٦). إمكانية تطبيق معايير الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام في ضوء معايير سيتا (cita) العالمية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة طيبة.

مغاوري، هالة أمين. (٢٠١٥). خطة مقترحة لتحقيق الإصلاح المدرسي في التعليم المصري على ضوء فرق العمل باستخدام أسلوب بيرت. مجلة كلية التربية جامعة عين شمس، ٣ (٣٩)، ٣٩٧- ٤٧٤.

المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (٢٠١٦). الأساليب الكمية في إدارة الأعمال. دار الجنان للنشر والتوزيع.

المغربي، محمد الفاتح محمود بشير. (٢٠١٨). بحوث العمليات في المحاسبة. الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

الموقع الرسمي لهيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٣). خطوات الاعتماد المؤسسي. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٩، المتاح على الرابط التالي:

<https://www.etc.gov.sa/ar/productsandservices/NCAA/Accreditation/Pages/StepsOfAccreditation.aspx>

الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم الإماراتية. (٢٠٢٢). جودة التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/٢١، المتاح على الرابط التالي:

<https://www.moe.gov.ae/Ar/AboutTheMinistry/Pages/QUALITYEDUCATION.aspx>

الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بدولة قطر. (٢٠٢٣). قطاع الشؤون التعليمية. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/٢١، المتاح على الرابط التالي:

<https://www.edu.gov.qa/ar/Pages/pubschoolsdefault.aspx>

الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السعودية. (٢٠٢١). هيئة تقويم التعليم والتدريب تستعرض مبادرات المملكة في الاعتماد المدرسي. تم الدخول على الموقع بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٧، على الرابط التالي:

<https://www.spa.gov.sa/2230829>

النجار، عبد الوهاب بن محمد. (فبراير، ٢٠١٣). الاعتماد المدرسي في التعليم العام: فلسفته، وأهدافه، وأهميته، وأنواعه، ومعايير. اللقاء السنوي السادس عشر: الاعتماد المدرسي، المنعقد في الفترة من (٤ - ٦ فبراير)، السعودية. هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٣). الهيئة تعلن إطلاق مشروع الاعتماد المدرسي الوطني للمدارس الأهلية والعالمية. تم الدخول بتاريخ: ٢٠٢٣/١/١٨، المتاح على الرابط التالي:

<https://etec.gov.sa/ar/Media/News/Pages/Schoolaccreditation.asp>

X.

هيئة تقويم التعليم والتدريب. (٢٠٢٣). مركز تميز. تم الدخول بتاريخ: ٢٠٢٣/١/١٨، المتاح على الرابط التالي:

<https://etec.gov.sa/ar/About/Centers/Pages/SchoolExcellence.asp>

X.

الورثان، عدنان أحمد. (٢٠٢١). درجة وعي المعلمين بثقافة الاعتماد المدرسي في مدارس التعليم العام بمحافظة شقراء. مجلة كلية التربية بالمنصورة، (١١٦)، ٣٤٩ - ٣٨١.

وزارة التربية والتعليم الإماراتية. (٢٠٢٢). إطار معايير الرقابة والتقييم المدرسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. الإمارات العربية المتحدة. وزارة التعليم السعودية. (٢٠١٨). دليل الاعتماد المدرسي. المملكة العربية السعودية. وزارة التعليم. (٢٠٢٣). التعليم العام. تم الدخول بتاريخ: ٢٠٢٣/١/٣٠، المتاح على الرابط التالي:

<https://moe.gov.sa/ar/education/generaleducation/Pages/default.aspx>

يانج، تريفور ل. (٢٠١٤). الإدارة الناجحة للمشروعات - صنع النجاح. (ترجمة: هبة عجينة)، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Abedian, S., Javadnoori, M., Montazeri, S., Khosravi, S., Ebadi, A., & Nikbakht, R. (2022). Development of accreditation standards

- for midwifery clinical education in Iran. *BMC Medical Education*, 22(1), 1- 13.
- Afriliandhi, C., & Hasanah, E. (2023). Indonesian teacher's perspective about school accreditation. *Pegem Journal of Education and Instruction*, 13(1), 109-116.
- Agyei, W. (2015). Project planning and scheduling using PERT and CPM techniques with linear programming: case study. *International journal of scientific & technology research*, 4(8), 222-227.
- Akkari, A., & Radhouane, M. (2022). *Intercultural Approaches to Education: From Theory to Practice*. 1st Ed., Springer.
- Akpan, N. P., & Agadaga, G. O. (2020). Modelling Building Renovation Using PERT. *Asian Res. J. Math*, 16, 25-38.
- Al-Omari, M. S., Al-Hindi, E. K., Al-Thebaiti, D., & Othman, M. B. (2020). The requirements for implementing school accreditation in development schools for girls in Tabuk in the light of international and Arab experiences. *Journal of Research in Curriculum Instruction and Educational Technology*, 6(4), 15-44.
- Ba'Its, H. A., Puspita, I. A., & Bay, A. F. (2020). Combination of program evaluation and review technique (PERT) and critical path method (CPM) for project schedule development. *International Journal of Integrated Engineering*, 12(3), 68-75.
- Brauckmann-Sajkiewicz, S., & Pashiardis, P. (2020). Entrepreneurial leadership in schools: linking creativity with accountability. *International Journal of Leadership in Education*, 25, 1-15.
- Cura, F., & Ahmed Alani, T. (2018). Accreditation effect on quality of education at business schools. *International Journal of Social Sciences & Educational Studies*, 4(5), 71-82.
- Davidson, S. H. (2018). *Assessment in progress: a study of institutional responses to the learning assessment requirements of the New England Association of Schools and Colleges (NEASC)*. Unpublished PhD, Boston University.

- Duncan, A. G. (2014). *General education in the 21 st century: Aspirational goals and institutional practice*. Unpublished PhD, University of Oregon.
- Etor, C. R., Mbon, U. F., &Ekanem, E. E. (2013).Primary Education as a Foundation for Qualitative Higher Education in Nigeria. *Journal of Education and Learning*, 2(2), 155-164.
- Evans, D., Borriello, G. A., & Field, A. P. (2018).A review of the academic and psychological impact of the transition to secondary education. *Frontiers in psychology*, 9, 1- 18.
- Gallagher, K. (2019). *Education in the United Arab Emirates*. 1st Ed., Springer.
- Government Offices of Sweden. (2023). *Diplomatic Guide*. Accessed on: 30/1/2023, Retrieved from: <https://www.government.se/government-of-sweden/ministry-for-foreign-affairs/diplomatic-portal/diplomatic-guide/>.
- Hudson, S. M., &Laken, M. A. (2015).Use of a PERT Chart to Improve Efficiency of the Dissertation.*Nursing Education Perspectives*, 36(4), 257-258.
- Ibrahim, H. A. H. (2014). Quality assurance and accreditation in education. *Open Journal of Education*, 2(2), 106-110.
- International Baccalaureate Organization. (2020). *2020 IB Programme Standards and Practices A fundamental shift to continuous holistic programme development and planning*. Switzerland: Author.
- International Baccalaureate Organization.(2018). *Programme standards and practices*. Switzerland: Author.
- Kehindeet, O. M. (2017). Application of Project Evaluation and Review Technique (PERT) in road construction projects in Nigeria. *European Project Management Journal*, 7(2), 1- 12.
- Kholil, M., Alfa, B. N., &Hariadi, M. (2018, April). Scheduling of house development projects with CPM and PERT method for time efficiency (Case study: House type 36). *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 140(1), 1-9.

- Lagrosen, S. O. (2017). Quality through accreditation. *International Journal of Quality and Service Sciences*, 9(3/4), 469-483.
- Leonard, H. (2018). *Monitoring And Evaluation Success Of Wash Project Under Global Humanitarian And Development Foundation*. Unpublished Master's Thesis, Mount Kenya University.
- Li, H. (2016, January 30-31). Engineering Project Review Method Based on Matter-Element and Hierarchy Model. *2016 International Forum on Management, Education and Information Technology Application*, Guangzhou, China, 935-938.
- Ma, Y., Xiao, J., & Zhang, Q. (2022). Modeling and Simulation of mechanical equipment virtual maintenance training collaborative operation. *Journal of Physics: Conference Series*, 2206,(1), 1-8.
- Mairing, J. (2017). Students'abilities To Solve Mathematical Problems According To Accreditation Levels. *International Journal of Education*, 10(1), 1-11.
- Mendez, S. L., Yoo, M. S., & Rury, J. L. (2017). A brief history of public education in the United States. In *The Wiley handbook of school choice*, (pp. 13-27). Wiley & Sons. Ltd.
- Motova, G., & Navodnov, V. (2020). Twenty years of accreditation in Russian higher education: lessons learnt. *Higher Education Evaluation and Development*, 14(1), 33-51.
- Muthomi, N. M. (2015). *Influence of project management practices on implementation of donor funded education projects in Kajiado County, Kenya*. Unpublished Master's Thesis, University of Nairobi.
- Nababan, T. S. (2014, February 24-25). The importance of understanding the general education in strengthening the higher education system. *International Seminar on Global Education II Indonesia & Malaysia*, Malaysia, Bangi, Kuala Lumpur, 1- 14.

- Nasir, M. (2021). Curriculum development and accreditation standards in the traditional islamic schools in Indonesia. *Journal of Curriculum Studies Research*, 3(2), 37-56.
- New England Association of Schools and Colleges. (2023). *Accreditation Process – Independent Schools*. Accessed on: 30/1/2023, Retrieved from: <https://www.neasc.org/process-independent>.
- New England Association of Schools and Colleges. (2023). *Become Accredited*. Accessed on: 30/1/2023, Retrieved from: <https://www.neasc.org/become-accredited#application>.
- Nguyen, H. C., Evers, C., & Marshall, S. (2017). Accreditation of Viet Nam's higher education: Achievements and challenges after a dozen years of development. *Quality Assurance in Education*, 25(4), 475-488.
- Pebrianto, E. P., Yunitasari, E. W., & Susanti, D. A. (2022, August 31). Scheduling Time and Project Costs Using the Critical Path Method (CPM) And the Evolution and Review Technique (PERT) Program on The Dust Collector Machine at Pt. The Glorious Element of Suryamasinka (Elgisa). *ICSET: International Conference on Sustainable Engineering and Technology*, Yogyakarta, Indonesia, 133-142.
- Rahman, T., Wasliman, I., Muttaqien, K., & Sauri, R. S. (2021). Accreditation Policies Implementation to Improve Performance Quality in Madrasah. *International Journal of Educational Review*, 3(2), 124-144.
- Sakai, D. H., Kasuya, R. T., Fong, S. F., Kaneshiro, R. A., Kramer, K., Omori, J., & Hedges, J. (2015). Medical School Hotline: Liaison Committee on Medical Education Accreditation: Part I: The Accreditation Process. *Hawai'i Journal of Medicine & Public Health*, 74(9), 311- 314.
- Shah, A. (2021). PERT Vs. CPM: A cross review analysis. *International Journal of Social Impact*, 6(2), 33-43.
- Suradika, A., & Mulyanto, T. Y. (2022). Correlation Between Parent's Educational Background With Student English Achievement:

In The First-Year Students Of SmaMuhammadiyahSawangan. *The Social Perspective Journal*, 1(3), 168-176.

Thomas, L., Billsberry, J., Ambrosini, V., & Barton, H. (2014). Convergence and Divergence Dynamics in British and French Business Schools: How Will the Pressure for Accreditation Influence these Dynamics? *British Journal of Management*, 25(2), 305-319.

Urofsky, R. I. (2013). The council for accreditation of counseling and related educational programs: Promoting quality in counselor education. *Journal of Counseling & Development*, 91(1), 6-14.

Van Pham, T., & Nguyen, L. D. (2022). Accreditation Of Education Quality In Lower Secondary Schools In Ho Chi Minh City In The Context Of An Educational Innovation: Orientation And Management Measures. *Journal of Positive School Psychology*, 6(3), 1854-1870.